



العنوان:

الاستثمارات العربية البينية
(الواقع والتحديات)

دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية

الأستاذ المشرف:

مير أحمد

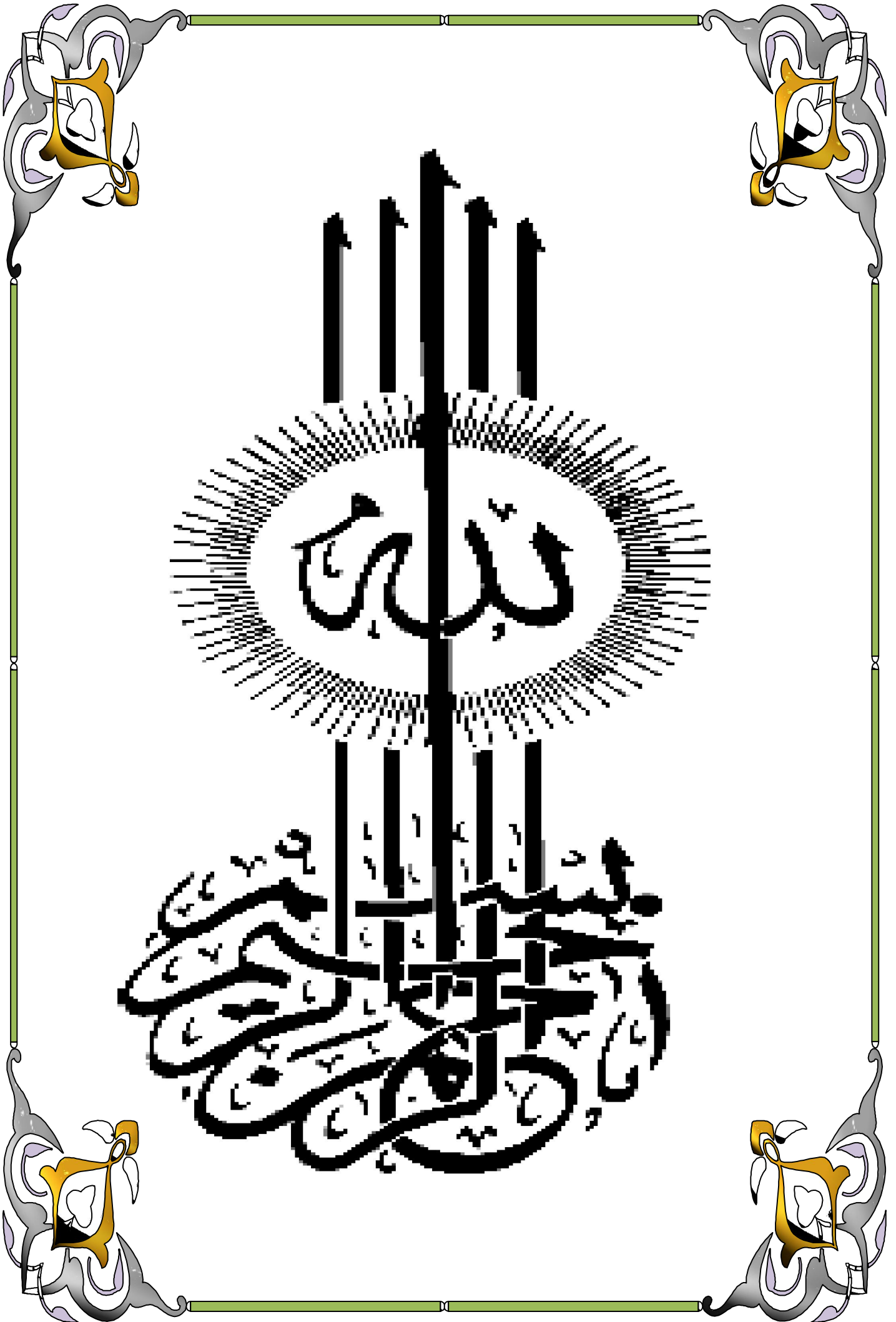
إعداد الطالبة:

بورحلة صباح

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
قرواط يونس	أستاذ مساعد أ	المسيلة	رئيسا
مير أحمد	أستاذ مساعد أ	المسيلة	مشرفا
حطي سراج	أستاذ مساعد أ	المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2012 - 2013



شكر و عرفان

"مربي أؤثر عني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" النمل - 19

كما أتقدم بخالص الشكر وخالص التقدير والاحترام لأستاذي الفاضل

"مير أحمد"

الذي اشرف على انجانر هذه المذكرة وكان خير دليل وموجه وناصح

الذي لم يبخل علي بإرشاداته وتوجيهاته طول فترة إعداد المذكرة

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم

"قراوي أحمد الصغير" الذي قدم لي يد المساعدة

كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم الإشراف

على مناقشة هذه المذكرة كل باسمه وأحييهم تحية خاصة

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى كل أساتذة كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

والى كل من ساعدني في انجانر هذه المذكرة من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة .

صباح

إهداء

إلى الأرحم الخلق ونور الحق شفيع الأئمة حبيب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

إلى العين الدامعة فرحاً وحزننا للأجلى وإلى السمعة التي تحترق لضيق غيرها إلى أرق مصدر حنا إلى

التي علمتني أجد الحياة نجاح وأجد النجاح إرادة..... **أُمِّي الغالية** - حفظها الله -

إلى رمز الوفاء والعطاء والتفاني، إلى من كان لي سنداً طول حياتي فلم يدخل علي بالنفس

والنفس..... **أبِّي العزيز** - حفظه الله -

إلى الذي طال فراقه واستحال لقاءه واستغقت لوجهه مثال الصبر والتحمل **عبد المجيد الطيب** - رحمه الله -

إلى من لمست فيه الحب والعطاء الدائم إلى من نزع حجت معي ونمي شخصي بينهم إخواني وأخواتي

إلى رمز البراءة والمرح **روميته** ...

إلى كل من أدين العم والبن الخال وقرّة عيني **أسامة وحللاء الدين** ...

إلى جداتي أعمامي عماتي أخواني خالتي وكل أقاربي وخاصة جدي الغالي أظال الله في عمره **محمد** ...

إلى رمز الأخوة والصداقة والوفاء **خديجة وفاتح وروية** ...

إلى كل من رافقتني في متوالي الدرر **اسمي** ...

إلى كل طامع مكتبة باب الجامعة ...

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسبهم قلبي ...

إلى وطني الغالي الجزائر ووطننا الجريح فلسطين ...

فاندر آس
ناما سر سزا
در محنت و اقبال
ناما سر سزا

الصفحة	فهرس المحتويات
	كلمة شكر وعرفان
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس المختصرات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ - هـ	مقدمة عامة
30 - 6	الفصل التمهيدي: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
7	تمهيد الفصل.....
8	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
8	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....
10	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....
11	المطلب الثالث: خصائص وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.....
14	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: الأهمية، الدوافع والمحددات.....
14	المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
15	المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....
17	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
20	المبحث الثالث: نظريات، مخاطر وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.....
20	المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
27	المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.....
29	المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.....
30	خلاصة الفصل.....
68 - 31	الفصل الأول: مدخل للاستثمارات العربية البينية
32	تمهيد الفصل.....
33	المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي.....
33	المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار.....
35	المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار في الوطن العربي.....
43	المطلب الثالث: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية من خلال بعض المؤشرات الدولية...

49	المطلب الرابع: الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد.....
50	المبحث الثاني: ماهية الاستثمارات العربية البينية.....
50	المطلب الأول: مفهوم الاستثمارات العربية البينية.....
50	المطلب الثاني: مقومات الاستثمارات العربية البينية.....
52	المطلب الثالث: خصائص الاستثمارات العربية البينية.....
53	المطلب الرابع: أهمية الاستثمارات العربية البينية.....
55	المبحث الثالث: واقع الاستثمارات العربية البينية.....
55	المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2010.....
60	المطلب الثاني: تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2000-2010).....
62	المطلب الثالث: فرص وتحديات الاستثمار في المنطقة العربية.....
66	المطلب الرابع: سبل تفعيل الاستثمارات العربية البينية.....
68	خلاصة الفصل.....
98 - 69	الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
70	تمهيد الفصل.....
71	المبحث الأول: القوانين الجزائرية الخاصة بالاستثمار.....
71	المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر.....
76	المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار بالجزائر.....
77	المطلب الثالث: الحوافز الممنوحة للاستثمار في الجزائر.....
79	المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر.....
79	المطلب الأول: مؤهلات الجزائر في استقطاب الاستثمار.....
82	المطلب الثاني: الجهود الترويجية للاستثمار في الجزائر.....
86	المبحث الثالث: أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
86	المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.....
94	المطلب الثاني: نصيب الجزائر من الاستثمارات العربية.....
94	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار في الجزائر.....
98	خلاصة الفصل.....
99	الخاتمة العامة.....
103	قائمة المراجع.....

وَقَائِمَةٌ
وَاللَّاسِيَاءُ

الصفحة	قائمة الأشكال	الرقم
11	الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة	1
22	دورة حياة المنتج الدولي	2
36	الهيكل العام لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية	3
39	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	4
40	عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	5
41	عجز أو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	6
42	معدل التضخم في الدول العربية	7
57	الاستثمارات المباشرة العربية البينية وفق القطر المضيف خلال عامي 2009 و 2010	8
58	الاستثمارات العربية البينية الصادرة عام 2010	9
60	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2010	10
95	الترتيب النسبي لمعوقات الاستثمار في الجزائر	11

قَالَ يَا
يَا حَبِيبِي
يَا حَبِيبِي
يَا حَبِيبِي

الصفحة	قائمة الجداول	الرقم
16	مصنوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الدولي ودوافع الدولة المضيفة	1
17	محددات وعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	2
26	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	3
35-34	العوامل المشكلة لمناخ الاستثمار	4
43	الوضع التنافسي لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2004 - 2010)	5
48-46	وضعية كل من الجزائر، تونس والمغرب في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية خلال الفترة (2003 - 2010)	6
55	تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية المنفذة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عامي 2009 و 2010	7
56	توزيع تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2010	8
59	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عام 2010	9
61	تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (2000-2010)	10
85-84	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة بين الجزائر وبعض الدول	11
87	تطور التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة (2000-2010)	12
88	ترتيب الجزائر ضمن بعض دول العالم فيما يخص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	13
90	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال السنوات (2006-2007-2009)	14
93	حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر للفترة (2000 - 2010)	15
94	حجم الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر سنة 2008	16

وَقَدْ نَبَّأَهُ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ
فَاتَّخَذَ الْوَعْدَ عَمَلًا

المختصر	الشرح
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
PRS	خدمات المخاطر السياسية
ICRG	الدليل الدولي للمخاطر القطرية
COFACE	الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
APSI	وكالة ترقية، دعم ومتابعة الاستثمار
CNI	المجلس الوطني للاستثمار
MDCGCPPI	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار
FSI	صندوق دعم الاستثمار
AEC	الشركة الجزائرية للطاقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
أَنْزَلَ هَذِهِ السُّورَةَ
وَعَلَّمَ قَوْمَهُهَا

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشية وخلق المزيد من فرص العمل، التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية والشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى.

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي من جهة، وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري، وهذا ما يبرر التباين الملحوظ بين البلدان النامية والمتقدمة وبين البلدان النامية فيما بينها.

إن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونية والتنظيمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك من الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعاً في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للبلد المضيف والشركات العالمية المستثمرة. وعليه ينبغي لدول العالم المختلفة أن تتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة للاستفادة وبقدر الإمكان من فرص نقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر وتستخدمها لغرض النهوض باقتصادياتها لأنها تملك جميع المؤهلات البشرية والاقتصادية ولا تحتاج سوى إلى الإرادة المخلصة والواعية لإحداث التنمية المنشودة التي تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والتي قطعت أشواطاً كثيرة في هذا المجال.

انطلاقاً من الدور المتميز الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الدول المتقدمة وحديثة التصنيع على حد سواء. تبرز الاستثمارات العربية البينية باعتبارها مدخلاً مهماً من مداخل التنمية في الوطن العربي إن لم تكن المدخل الأكثر أهمية، لأنها تناسب الدول العربية التي هي بحاجة إلى إقامة مشاريع إنتاجية والتي

لا يناسبها مدخل تحرير التجارة بسبب ضعف قدراتها الإنتاجية، ولأن مقومات هذه الاستثمارات وسبل تنشيطها متاحة ويمكن توفيرها والتي يقف على رأسها وفرة الموارد المالية اللازمة لتدفق الاستثمارات العربية البينية.

تعتبر الاستثمارات العربية البينية وخاصة في المجالات الإنتاجية من أبرز المجالات حيوية وأهميته في إطار التكامل العربي لأنها تسهل تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي والمتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية كما أنها تقوي من أواصر العلاقات بين الأقطار العربية نظرا لأنها ترتبط بتلبية حاجة أساسية في الوطن العربي والمتمثلة في إقامة القاعدة الإنتاجية وتوسيعها .

وفي هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود والحواجز التي تقف في طريقهم. وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين للاستثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على السواء.

الإشكالية العامة:

عرفت الدول العربية تطورات وإصلاحات تشريعية في مجال جذب الاستثمارات العربية خاصة من الدول العربية ذات الوفرة في رأس المال، كان الهدف الأساسي منها هو خلق بيئة استثمارية جيدة وجذابة، وذلك من أجل جلب المستثمرين ورجال الأعمال العرب، ومنه المساهمة في تمويل التنمية في ظل محدودية الموارد المحلية وفي هذا السياق يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي:

ما هو واقع الاستثمارات العربية البينية وما هي أهم التحديات التي تواجهها ؟

التساؤلات الفرعية:

تندرج ضمن هذه الإشكالية العامة مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- 1- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر وما هي أهم محدداته ؟
- 2- ما هو حجم الاستثمارات العربية البينية ؟
- 3- كيف كان الاتجاه العام الذي ميز توزيعها القطاعي ؟
- 4- ماهي أهم تحديات الاستثمار في المنطقة العربية ؟
- 5- ماهو نصيب الجزائر من الاستثمارات العربية البينية ؟

الفرضية العامة:

على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية البينية وضخامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم، إلا أن واقعها يكشف تدنيا واضحا لدورها في الاقتصاديات العربية، مما يؤكد وجود عوائق تقف وراء تحقيق الدور المنشود لها.

الفرضيات الجزئية:

- 1- الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل استثمار يتم خارج الدولة الأم، بحثا عن دولة مضيضة وسعيا وراء تحقيق مجموعة من الأهداف.
- 2- لاتزال الاستثمارات العربية البينية ضعيفة إذا ما قورنت بحجم الاستثمارات العربية بالخارج.
- 3- اتسم التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية بالتفاوت بين مختلف القطاعات.
- 4- مناخ الاستثمار في الوطن العربي لا يزال غير محفز لجذب الاستثمارات العربية لاتسامه بالبيروقراطية الإدارية وعدم مسايرة الإطار التشريعي وضعف وعدم كفاءة أنظمة المعلومات والاتصالات .
- 5- تعتبر الجزائر وجهة جديدة لتدفق الاستثمارات العربية وذلك لوجود فرص عديدة للاستثمار.

أهمية الدراسة:

يعتبر المناخ الاستثماري في أي مجتمع الدعامة الرئيسية لتطور المجتمع في ظل وجود المصادقية والإخلاص من قبل القائمين على أمور المجتمع، وتكمن أهمية الاستثمارات العربية البينية في الدور البارز الذي تلعبه في تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية داخل حدود الدولة أي بإتباع استراتيجية التوجه الداخلي بالاعتماد على جميع الموارد المحلية لإحداث تنمية شاملة ومتوازنة مما يؤدي إلى التقليل في المستقبل من الفجوة الكبيرة بين الدول العربية من جهة والدول المتقدمة الصناعية من جهة أخرى. كما لا بد من الاعتماد الجماعي بين الدول العربية على الاستغلال الأمثل لكل الإمكانيات والموارد المتاحة وذلك من خلال تخطيط سليم وإدارة سليمة مع توافر الحد الأدنى من الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة من أجل جني الحصاد والثمار مستقبلا.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الاستثمارات العربية البينية ومحاولة معرفة الدور الإنمائي الذي تقوم به في دعم نمو وتنمية اقتصاديات الدول العربية من خلال الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي والتعرف على تطور الاستثمارات العربية البينية وأهميتها بالنسبة إلى الدول العربية، وأهم التحديات التي

تواجه تنميتها، كما يحاول البحث اقتراح عدد من المحاور لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام في الدول العربية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على موقع الجزائر ونصيبها من الاستثمارات العربية البينية.

حدود الدراسة:

حتى تتمكن من الإجابة على إشكالية البحث وتحقيقاً للأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد تعين علينا وضع حدود وأبعاد للدراسة، وبذلك اقتصرنا الدراسة على واقع الاستثمار العربي البيني وأهم تحدياته، أما الحدود المكانية فقد اقتصرنا على ثلاث دول هي: الجزائر، تونس والمغرب، في حين اقتصرنا الحدود الزمنية على الفترة الممتدة من عام 2000 إلى غاية عام 2010.

المنهج المستخدم:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها تم المزمج بين منهجين:

أولاً- المنهج الوصفي: لإبراز وتقديم الجانب النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات العربية البينية.

ثانياً- المنهج التحليلي: لاستعراض واقع الاستثمارات العربية البينية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

تقسيمات البحث:

في محاولة للإلمام بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول: فصل تمهيدي وفصل أول وفصل ثاني.

حيث تناولنا في الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم والأشكال والدوافع والمحددات... الخ، وذلك لإعطاء الدراسة بعدها النظري البحث.

أما الفصل الأول فيتناول مدخلا للاستثمارات العربية البينية وذلك من خلال تقديم أهم المعطيات عن مناخ الاستثمار في الوطن العربي بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات العربية البينية.

في حين يتناول الفصل الثاني حالة الجزائر من خلال حجم الاستثمارات الأجنبية والعربية وكذا أهم الأطر التشريعية التي أثرت على انسيابه.

الدراسات السابقة للموضوع:

بجاوية سهام: الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، حيث أوضحت الدراسة أنه على الرغم من الإمكانيات والمقومات التي يتمتع بها الوطن العربي والتي تعد بمثابة أرضية جاهزة لقيام تكامل اقتصادي، إلا أن هذا التكامل المنشود لم يتحقق ومن أهم مظاهره ضعف الاستثمار العربي البيني.

لعربي أحمد بلخير: دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية بالإشارة إلى الجزائر 1990-2009، حيث أوضحت الدراسة أن مناخ الاستثمار السائد في المنطقة العربية لا يزال يتميز بضعف جاذبيته للاستثمار الأجنبي، بالإضافة أنه يشكل عامل طرد للأموال العربية اتجاه الدول الأجنبية، كما أن واقع الاستثمارات العربية البينية يكشف تدنيا واضحا لدورها في الاقتصاديات العربية.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

- شعورنا بأهمية الموضوع، خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، لا سيما فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاديات النامية والعربية منها على وجه الخصوص.
- محاولة لفت انتباه المختصين والمهتمين بهذا المجال إلى مختلف المعوقات التي حالت دون تدفق الاستثمار العربي إلى الجزائر خاصة في ظل الوفرة المالية التي تعرفها الدول العربية النفطية، والتي يمكن الاستفادة منها في تحقيق التنمية.
- الميول الشخصي إلى المواضيع الخاصة بالاقتصاديات العربية على الخصوص.

صعوبات البحث:

لقد واجهت الدراسة جملة من الصعوبات منها:

- التباين في الإحصائيات المقدمة من مختلف الهيئات والمنظمات.
- ندرة المراجع وصعوبة الحصول عليها خاصة الكتب.

الكتاب
الكتاب

الإطار النظري للإستثمار

الإجتهاد المباشر

تمهيد:

شهدت العقود الأخيرة تغيرات بالغة الأهمية في الجغرافية الاقتصادية للعالم، تجلت بالخصوص في سياسات التحرير الاقتصادي وذلك لأجل تكييف الاقتصاديات مع مختلف التحولات العالمية والاندماج الأمتل في الاقتصاد العالمي، والتي أضحت أحد أبرز أوجه العولمة الاقتصادية.

وتعد سياسات التحرير الاقتصادي من إفرزات العولمة، والتي نتج عنها سهولة انتقال رؤوس الأموال بين مختلف اقتصاديات البلدان على اختلاف توجهاتها ودرجة تقدمها، وعرف هذا الانتقال ثلاثة أشكال رئيسية هي: الإعانات الدولية، القروض، الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر.

وبسبب الاعتقاد بجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مصادر رؤوس الأموال، إضافة إلى الدور المهم والحيوي الذي قد يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية لاقتصاديات الدول المضيفة، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة والإلمام بها ظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة لتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات.

ومن أجل الظفر بهذه المزايا، تحاول العديد من الدول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك بإتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها.

وعلى الرغم من الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن أحدا لا يمكنه إنكار أهميته ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول المضيفة. لكن في نفس الوقت يخطئ من يتصور أن المنافع التي تعود على الدول التي تعتمد على هذا النمط من التمويل يمكن الحصول عليها بلا تكلفة.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مناقشة النقاط التالية:

- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الاستثمار الأجنبي المباشر: الأهمية، الدوافع والمحددات.
- نظريات، مخاطر وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية والدولية.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب محاسبي ميزان المدفوعات بأنه كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة (الأغلبية) في هذه المؤسسة وهذه الحصة تختلف أهميتها من بلد لآخر وتكفي حيازة 10% من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشراً.¹ أما تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيفات أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة.²

أما صندوق النقد الدولي فيعرف الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.³ في حين عرفت منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل موجود في بلد آخر (البلد المضيف) مع وجود النية في امتلاك ذلك الأصل.⁴

¹ - نوري منير وقلش عبد الله: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مقتضيات اقتصاد المعرفة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، بدون ذكر السنة، بدون ذكر الصفحة.

² - يوسف مسعداوي: دراسات في التجارة الدولية، دار هومو للنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة، الجزائر، 2010، ص 206.

³ - لوعيل بلال: " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007) "، في: مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 135.

⁴ - دينا أحمد عمر: " أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة "، في: مجلة تنمية الراغبين، العدد 86 (29)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص 134.

ثانيا- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين.

يرى عبد السلام أبوقحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أوكل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".¹

ويعرفه نزيه عبد المقصود مبروك على أنه "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع".²

ويعرفه فريد النجار بأنه "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة، سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لآجال طويلة الأجل".³

وخالصة مما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه الاستثمار الناشئ عبر الحدود، والمتمثل في استخدام المدخرات خارج الإطار الجغرافي للدولة وحدودها الإقليمية، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية إلى دولة أجنبية بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المحققة.

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، أو في المشروعات التي تقوم بها، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أم عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع".⁴

¹ - عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون ذكر الطبعة، مصر، 1989، ص 13.

² - نزيه عبد المقصود مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 31.

³ - فريد النجار: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 23.

⁴ - عمر هاشم محمد صدقة: ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 17.

ويعرف كذلك بأنه "الاستثمار بالأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية. وهذا الاستثمار مرتبط بأسواق الأوراق المالية بوصفها القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار.¹

ويعرف كذلك بأنه "شكل من أشكال المحافظ الاستثمارية وليس استثمارا مباشرا بالموجودات.²

ومن أهم ما يميزه سهولة الدخول والخروج إلى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة، ومن أبرز سلبياته هو صعوبة تحكم الأسواق المالية المضيفة في مثل هذه الاستثمارات وضبط إيقاعها.³

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعاً للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي.

1- الاستثمار المشترك: يرى كولدي (KOLDE) أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تمتد أيضاً إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية... الخ.⁴

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يمثل أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب من بينها السماح للشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.⁵

3- مشروعات أو عمليات التجميع: يمكن أن تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين، لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً.⁶

¹ - بلوج بولعيد: تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات أحد الملتقيات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، بدون ذكر السنة، بدون ذكر الصفحة.

² - سليمان عمر الهادي: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوظيفي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، طبعة 2010، عمان، الأردن، 2010، ص 24.

³ - عاطف علاونة: الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، دمشق، سورية، 2008، ص 4.

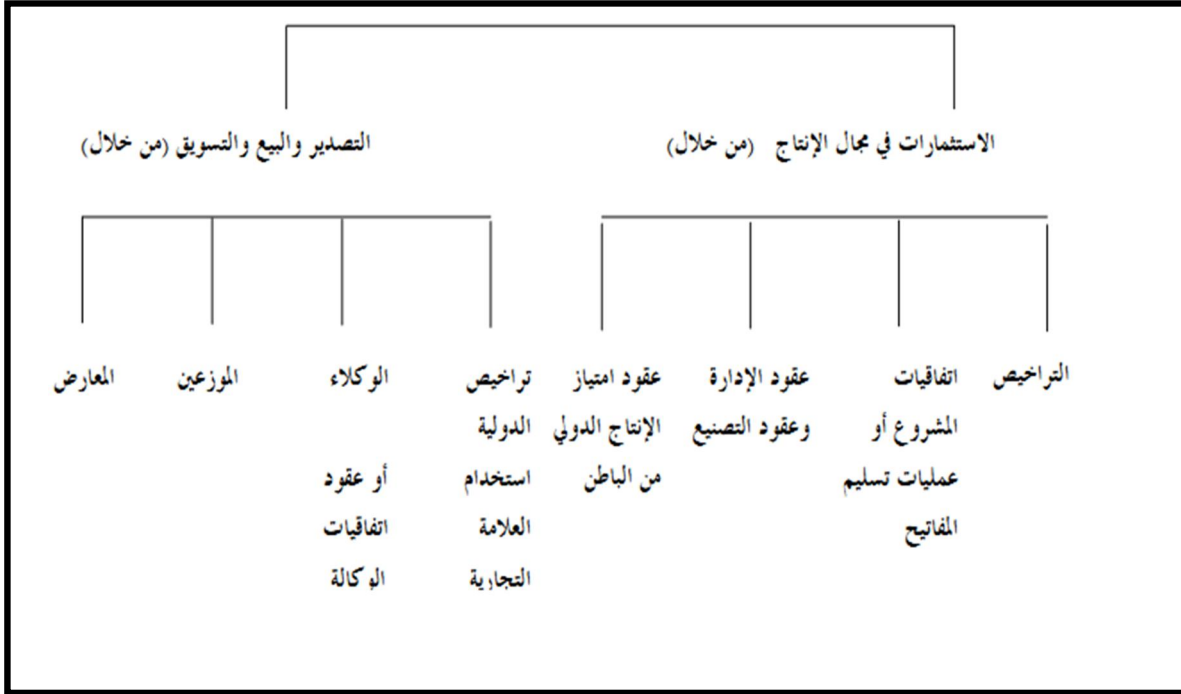
⁴ - عبد السلام أبو قحف: الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص. 15، 16.

⁵ - تشام فاروق: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة السانتيه، وهران، الجزائر، ماي 2002، ص 9.

⁶ - شريط كمال: "تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2010)"، في: مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، تبسة، الجزائر، 2012، ص 260.

4- عمليات الاندماج أو التملك: وهي قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى.¹
 أما فيما يخص النوع الثاني من الاستثمار الأجنبي أي الاستثمار المالي أو الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو بدوره له أشكال مختلفة كما هو موضح في الشكل رقم (01):

شكل رقم (1): الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة



المصدر: د. عبد السلام أبوقحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 493.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي أنواع التدفقات المالية بعدة خصائص أهمها:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج.

2- الحق في اتخاذ القرار وفي الرقابة على المشروعات، وبالتالي نقص المخاطرة.²

¹ - سليمان عمر الهادي، مرجع سابق، ص 217.

² يجاوي سمير: العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 60.

- 3- استثمار طويل الأجل لأنه يتضمن الحيازة والملكية والإدارة الشاملة لأصول أجنبية، ويحتاج تسيير هذه الأصول أوتطويرها مدة طويلة زمنيا.
- 4- يسمح للأفراد والمشروعات والشركات الوطنية بالحصول على تسهيلات ومميزات مباشرة في الاقتصاديات الأجنبية تمكنها من السيطرة الاقتصادية على مشروعات اقتصادية إنتاجية أوخدمية، وعلى أصول هذه المشروعات المادية من المخازن والمصانع والمكاتب والبنوك وحقوق الملكية المعنوية وغيرها.¹
- 5- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر.
- 6- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة، تجنباً لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة المحتدمة في الدول المتقدمة.
- 7- يتجه المستثمر الدولي لصناعات التصدير في حالات تدني قيمة العملة في الدولة المضيفة، كما تزداد قدرته التنافسية في السوق العالمي في حالة انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية والسيطرة على تكنولوجيا جديدة.²

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة:

تتمثل أهم الأهداف التي تسعى الدول المضيفة إلى تحقيقها من وراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في:

- 1- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.
- 2- زيادة معدلات الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
- 3- زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة.
- 4- تنويع هيكل الإنتاج والصادرات وتقليل الاختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة حوالقطاع الصناعي.³

¹ - زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص. 171، 172.

² - فريد النجار، مرجع سابق، ص 21.

³ - منور أوسري وعليان ندير: " حوافز الاستثمار الخاص المباشر "، في: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، الجزائر، ص 99

- 5- معظم الدول النامية - وخصوصا المنخفضة الدخل- تعاني من نقص وضعف في البنية الأساسية مثل الطرق ومشروعات الطاقة... الخ حيث أن تلك المشروعات تعتبر ضرورية وحيوية للنشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.
- 6- استفادة الدول النامية المستضيفة للاستثمار أيضا من خلال البرامج التدريبية المقدمة سواء في المجال الفني أو المجال الإداري.¹

ثانيا- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر:

من أهم الأهداف التي يرجى تحقيقها من قبل المستثمرين ما يلي:

- 1- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها.
- 2- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية.
- 3- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها.
- 4- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.
- 5- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار... الخ.
- 6- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية من خلال التمركز في عدة دول.²

¹ - عبد الشكور شعلان: الجات ومنظمة التجارة العالمية، بدون ذكر دار النشر والطبع، ط1، القاهرة، مصر، 1999، ص. ص. 137، 138.

² - حسني علي خريوش وآخرون: الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة، عمان، الأردن، 1999، ص. ص. 184، 185.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: الأهمية، الدوافع والمحددات.

المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الجدوى من الاستثمارات الأجنبية تعتبر محورا هاما، وفيما يلي نعرض بعض وجهات النظر في هذا الخصوص.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة. وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن حصرها فيما يلي:

- 1- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة.
- 2- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
- 3- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- 4- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- 5- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بميكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية. ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.¹

¹ - عبد السلام أبو فحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص. 367، 368.

الفرع الثاني: النظرية الحديثة.

النظرية الحديثة تعارض وجهة النظر التقليدية بشأن جدوى الاستثمارات الأجنبية وبصفة خاصة المباشرة منها لدفع عجلة التنمية الشاملة في الدول النامية. فعلى عكس ما تفترضه النظرية التقليدية تفترض النظرية الحديثة أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار (الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات). فهي ليست بمثابة مباراة من طرف واحد، وإنما هي مباراة من طابع خاص يحصل كل طرف فيها على عدد وأنواع معينة من العوائد أو الفوائد، غير أن حجم ونوع وعدد الفوائد التي يتحصل عليها كل طرف إنما يتوقف - إلى حد كبير - على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل محور أوجوه العلاقة بين طرفي المباراة.¹

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية بمثابة حافز للنمو الاقتصادي، لهذا وجب تسليط الضوء على أهم الأسباب التي تدعو الأعدان الاقتصاديين للاستثمار والتي نذكر منها:

1- تحقيق العولمة وكونية النشاط المزاو وكذا الإسهام في تدويل المنتجات أي جعل المنتجات ذات شهرة عالمية.

2- تأمين مصادر سلعية دائمة يحتاجها الاقتصاد الوطني، ولا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية أو يخشى ارتفاع أسعارها كثيرا في المستقبل.

3- امتلاك المستثمرين لمصادر دخل جديدة تحقق بالنسبة للاقتصاد الوطني درجة من التنوع.²

4- التفتيش من قبل الشركات على أسواق جديدة.

5- رغبة الشركات في الحصول على المواد الخام.

6- تحقيق الكفاية في الإنتاج من خلال استخدام عوامله بكل كفاءة.

7- زيادة المبيعات والأرباح: إذا كانت الشركة ناجحة محليا فإن التوسع نحو الأسواق الأجنبية يزيد من ربحيتها.³

¹ - عبد السلام أبو قحف: إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص. 49، 50.

² - عبد المجيد أونيس: الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، -واقع وأفاق-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، أبريل 2006، ص 252.

³ - غازي عبد الرزاق النقاش: التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 1996، ص 55.

8- استقرار تقلبات السوق: من خلال العمل في الأسواق الدولية لا تعود الشركة أسيرة للتغيرات الاقتصادية وتغير أذواق ومتطلبات المستهلك والتقلبات الموسمية في الاقتصاد المحلي.

9- الاستفادة من الإنتاج الزائد: يمكن أن يؤدي توسع الشركة في الأعمال الدولية إلى زيادة الإنتاج والتصدير، واستمرار التقدم نحو الاستفادة من اقتصاديات الحجم¹.

والجدول رقم (01) يبرز دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لكل من المستثمر الدولي والدولة المضيفة

جدول رقم (01): مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الدولي ودوافع الدولة المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيفة
1- البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل أو بدون.	1- تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد.
2- التخلص من مخزون راكد.	2- جذب الاستثمارات الدولية.
3- التخلص من تكنولوجيا متقدمة.	3- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
4- التغلب على البطالة المقنعة في دولة المقر.	4- توفير الإدارة المتقدمة.
5- البحث عن أسواق جديدة.	5- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.
6- النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية.	6- توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
7- اختبار منتجات جديدة واستخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب العلمية والميدانية.	7- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
8- البحث عن أرباح ضخمة.	8- الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.
9- التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة.	9- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
10- الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة.	10 - إنشاء صناعات جديدة.
11- استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة.	11- التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف.
12- الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة في الدولة المضيفة من ضرائب ورسوم.	12- تنمية التجارة الخارجية.
13- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا.	13- تحسين المركز التنافسي للدولة.
14- اعتبارات استراتيجية أخرى.	

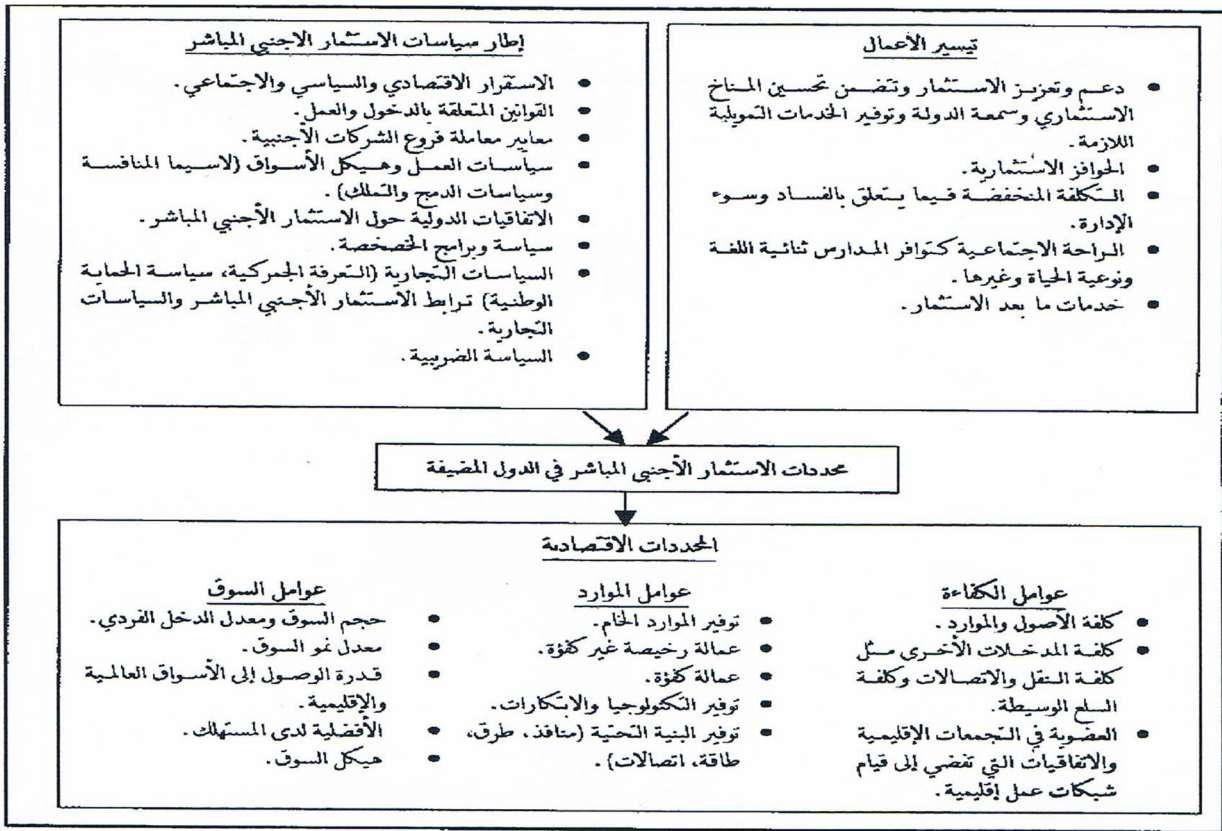
المصدر: فريد النجار: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 36.

¹ - علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص 137.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك ثلاثة عوامل رئيسية تعتمد عليها الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية وتيسير الأعمال. والجدول رقم (02) يوضح لنا هذه المحددات.

الجدول رقم (02): محددات وعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: أ. حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا-، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،

مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2004، ص 07.

الفرع الأول: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً-الاستقرار السياسي: يلعب الاستقرار السياسي دوراً كبيراً ومؤثراً على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني، ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة لأخرى، وعلى المستثمر أن يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام السياسي وجماعات الضغط والمعارضة وطبيعة الحكومة من حيث الكفاءة والقبول، إضافة إلى العوامل الدولية والعوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني والثقافي والاجتماعي، وذلك لتأثير الاستقرار السياسي على الإنتاج وحجم الطلب والعرض وكلفة مستلزمات الإنتاج واستمرارية التعاملات واستقرارها، كما أن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات وتوسيعها وتنوعها.

ثانياً- الاستقرار الاقتصادي: وتكمن دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الناتج الإجمالي والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي أي استقرار السياسات المالية والنقدية للدولة، وطبيعة الاتفاقيات الدولية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية مع الدول المختلفة وشروط التبادل التجاري، وطرق التعامل مع أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة ووضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري ونسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والتضخم. ويقاس الاستقرار الاقتصادي بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية محلية، أوكون المخاطر خارجية نتيجة الانكشاف الاقتصادي وطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى والانضمام إلى منظمات دولية أوإقليمية وشروط التبادل المالي والتجاري بينها.¹

ثالثاً- توفر البنى التحتية والانفتاح الاقتصادي: إن توفر البنى التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الإنتاجية منها يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، والمقصود بالبنى التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات والانترنت والموانئ والكهرباء والتجارة الالكترونية...الخ، كذلك تلعب مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دوراً هاماً في زيادة الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها.²

¹ - دريد كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة، عمان، الأردن، 2009، ص- ص. 26-28.

² - المرجع نفسه، ص 31.

رابعاً- الحوافز الضريبية: تتمثل الحوافز الضريبية في خفض الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهي تأخذ أشكالاً مختلفة مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمواد الوسيطة والسلع الرأسمالية... الخ.¹

الفرع الثاني: تيسير الأعمال.

يتمثل تيسير الأعمال في الترويج للاستثمار وحوافز الاستثمار والكفاءة الإدارية، وخدمات ما بعد الاستثمار مثل التحكيم بدلا من التقاضي البطيء، أو تسهيلات تحويل الأرباح أو الحفاظ على مستوى من الاستقرار التشريعي.

الفرع الثالث: المحددات الاقتصادية.

تتوقف هذه المحددات على الاستراتيجية الاستثمارية للشركة، وما إذا كان هدفها خدمة السوق بالدول المضيفة، أو أنها تبحث عن موارد لاستنزافها، أو أنها تبحث عن الكفاءة والتكلفة. وبصورة عامة هناك أربعة أنواع رئيسية من عوامل الدفع والجذب التي تساعد في تفسير اندفاع الشركات متعددة الجنسية خاصة تلك التابعة للدول النامية نحو تدويل عملياتها، فمنها ما يتعلق بالاستثمارات التي تسعى وراء السوق ووفراته كمتوسط دخل الفرد ونموه وحجم السوق ومناطق التجارة الحرة. ومنها المتعلقة بالاستثمارات التي تسعى وراء كفاءة الإنتاج ككلفة اليد العاملة والبنية التحتية ووسائل النقل وغيرها من عوامل الإنتاج، وثالثا تلك المتعلقة بالاستثمارات التي تسعى وراء الموارد وكلها استراتيجيات لاستغلال الأصول كوفرة الموارد الطبيعية. ورابعا تلك الخاصة بالاستثمارات التي تسعى وراء الأصول المستحدثة وهي استراتيجية لزيادة الأصول كالبنية التحتية وغيرها.²

¹ - بسمة عولي: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الأول حول الاستثمار المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، بدون ذكر السنة، بدون ذكر الصفحة.

² - سعيد يحي: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص. ص. 118، 119.

المبحث الثالث: نظريات، مخاطر وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتناول هذا المطلب تحليلاً لبعض النظريات التي يمكن من خلالها تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشتمل هذه النظريات على كل من:

الفرع الأول: نظرية عدم كمال الأسواق.

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها. كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

1- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

2- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.

3- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل تكلفة وسعراً مقارنة مع الشركات المحلية.

4- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.

5- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.

6- الخصائص الإدارية المتمثلة في الخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير النامة.¹

¹ - فليح حسن خلف: التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص.ص. 180، 181.

ومن بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية. كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال الأسواق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة، ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.¹

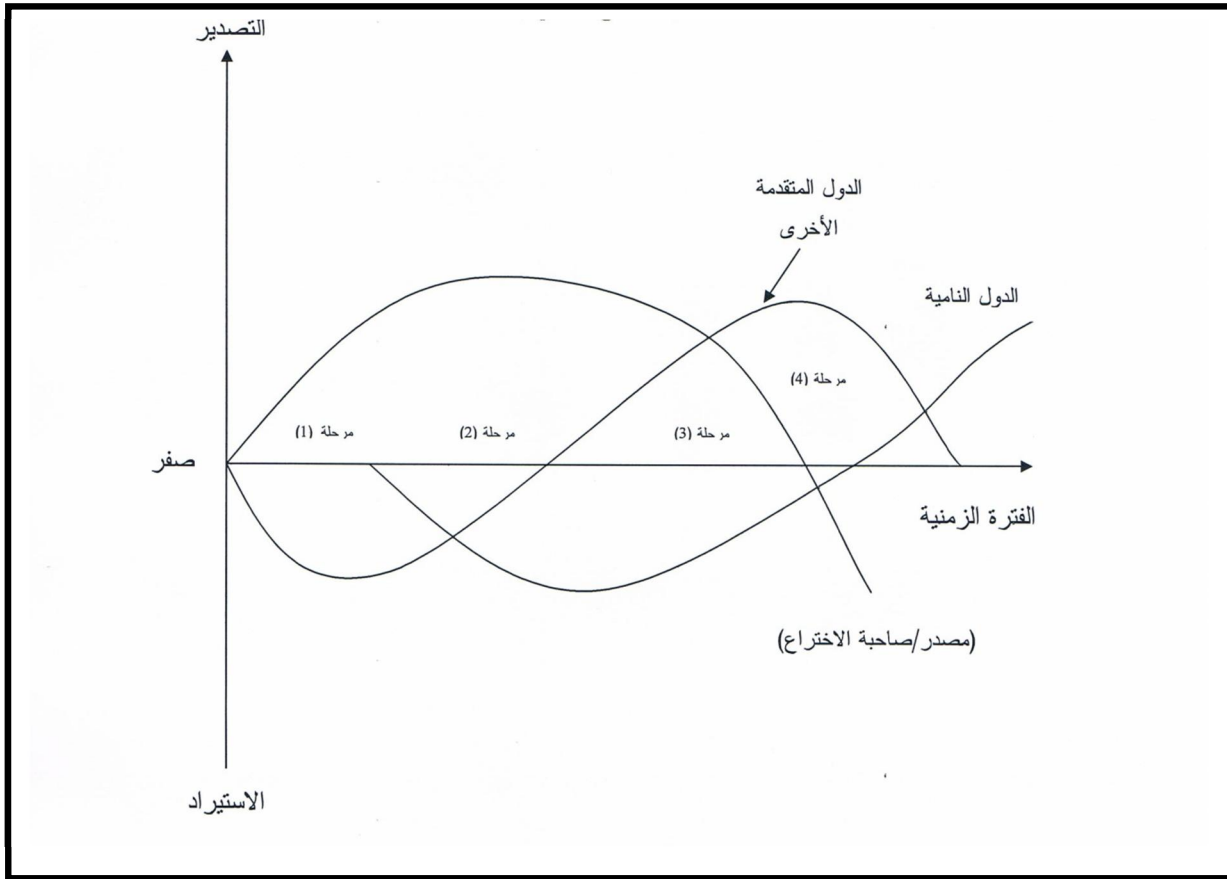
الفرع الثاني: نظرية دورة حياة السلعة /المنتج الدولي:

يرجع الفضل في تقدم وتنمية هذه النظرية إلى الاقتصاديين، بغرض تفسير مبررات التجارة الدولية. ولا شك أن تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أيضا أن يقدم لنا تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة. كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم. وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي على أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها بالاستعانة بالشكل رقم (02) مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كمثل وذلك على النحو التالي:²

¹ - كريمة قويدري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة لئيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص. 12، 13.

² - عبد السلام أبو فحف: التسويق الدولي، الدار الجامعية، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 88.

الشكل رقم (02): دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: د. عبد السلام أبوقحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 401

من الشكل السابق يتضح أن المنتج الدولي يمر بأربعة مراحل تفصيلية كما يلي:

المرحلة الأولى: تتمثل في بداية إنتاج وتصدير السلعة (ولتكن الولايات المتحدة الأمريكية هي مصدر الابتكار) حيث تزداد القدرة التصديرية للولايات المتحدة الأمريكية من تلك السلعة لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

المرحلة الثانية: تبدأ الدول المتقدمة الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الاختراع في هذا المثال في إنتاج تلك السلعة وتصديرها إلى الدول النامية بداية.

المرحلة الثالثة: في تلك المرحلة تنافس الدول النامية على إنتاج تلك السلعة وتصديرها.

المرحلة الرابعة: تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد نفس السلعة من الدول الأخرى نتيجة انخفاض المزايا التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج تلك السلعة.

إن الواقع العملي والشواهد أو الممارسات الحالية لكثير من الشركات متعددة الجنسيات تؤيد الافتراضات التي تقوم عليها نظرية دورة حياة المنتج الدولي، وعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الإلكترونية مثل الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، ثم بعد ذلك امتد إنتاج هذا النوع من الصناعات في دول نامية أخرى مثل تايبوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج.... الخ.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات، إلا أن هناك أنواعاً أخرى من هذه المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها، ومن أمثلة تلك السلع: السلع التي يطلق عليها بسلع التفاخر مثل السيارات أو السلع التي يصعب على الدول الأخرى تقليدها أو إنتاجها بسهولة. وهناك انتقاد آخر وهو أن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلاً من عقود التراخيص في الدول المضيفة.

كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسيراً للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها هذه الدول على الاستيراد.¹

الفرع الثالث: نظرية الحماية.

من أجل تجاوز النقائص أو الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق ظهرت نظرية الحماية والتي تعبر عن مجموع الممارسات الوقائية المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسية لضمان استمرارية احتكارها لكل الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة، ومنع تسربها أطول فترة ممكنة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر وعقود التراخيص والإنتاج. وفي هذا المجال يرى Hood and Young أنه يجب على الشركة متعددة الجنسية أن تحتفظ لنفسها بمستوى متفوق يسمح لها بمواجهة مخاطر الاستثمار خارج حدود الوطن.²

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص- 400-402.

² - سعيد يحيى، مرجع سابق، ص. 130.

هذا التفوق عادة يكون متمثلا في التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها والتي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول الأجنبية. هذه النظرية تفسر إحدى الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسية للتوغل في الأسواق وتوطين صناعاتها فيها عن طريق الميزة الاحتكارية الناتجة عن الابتكارات.

ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية كون وجود موثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تركز على الميزة التنافسية الاحتكارية العالمية وتهمل المزايا النسبية على المستوى المحلي أو الإقليمي من جهة، والأشكال الأخرى للتوطين الصناعي التي تملها الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.¹

الفرع الرابع: نظرية الموقع.

تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيفة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته وهذا ما أكده جون دينينغ في تفسيره لنظرية الموقع، فأوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق. ومن بين هذه العوامل الموقعية:

1-العوامل التسويقية: والمتمثلة في درجة المنافسة في الأسواق ومنافذ التوزيع، وحجم الأسواق ومعدل نموها، درجة التقدم التكنولوجي، وكالات الإعلان والرغبة في المحافظة على المتعاملين واحتمالات التسويق الخارجي (الصادرات).

2-العوامل ذات الصلة بالتكاليف: كالتقرب من المواد الخام والمواد الأولية ومدى توفر اليد العاملة، وما يتصل بها من انخفاض الأجور ونوعية العمل المؤهل، إضافة إلى مدى توافر رؤوس الأموال والتسهيلات الإنتاجية الأخرى، ومدى انخفاض تكاليف النقل للمواد الخام والسلع الوسيطة.

3-الإجراءات الحمائية: كضوابط التجارة الخارجية منها التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى على الصادرات والواردات.²

¹ - المرجع نفسه، ص.131.

² - رفيق نزاري: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة: تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، بدون ذكر الصفحة.

4-العوامل المرتبطة بالبيئة: كالاتجاه العام حول مدى قبول الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، استقرار أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف في بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.

5- الحوافز والامتيازات والتسهيلات: التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة التدفقات الاستثمارية وما تحققة من استفادة بالنسبة للدول المضيفة.

6-عوامل أخرى: مرتبطة بالأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التهرب الضريبي...الخ.¹

الفرع الخامس: نظرية الموقع المعدلة.

يرجع الفضل في ظهور هذه النظرية إلى إسهامات كل من robock and simmonds بالإضافة إلى العوامل التي تم عرضها في النظرية السابقة (نظرية الموقع) فإن الاستثمارات الأجنبية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل هي:

المجموعة الأولى: تشمل العوامل الشرطية.

المجموعة الثانية: تتضمن العوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي.

المجموعة الثالثة: تشمل العوامل الحاكمة أو الضابطة لعمل الشركات الأجنبية.²

ويمكن تلخيص إسهامات robock and simmonds في هذا الميدان في الجدول رقم(03).

¹ - المرجع نفسه، بدون ذكر الصفحة.

² - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص. 403.

الجدول رقم (03): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.

الأمثلة	العوامل الشرطية
<p>نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداتها، المتطلبات الفنية والمالية والبشرية لإنتاج السلعة، خصائص العملية الإنتاجية... الخ</p> <p>طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري والخصائص البيئية والاقتصادية والسياسية... الخ</p> <p>نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أانتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد والتجارة الدولية... الخ</p>	<p>أ- خصائص المنتج /السلعة.</p> <p>ب- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.</p> <p>ج- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى.</p>
الأمثلة	العوامل الدافعة
<p>مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية المناسبة مع حجم الشركة.</p> <p>المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية... الخ.</p>	<p>أ- الخصائص المميزة للشركة</p> <p>ب- المركز التنافسي</p>
الأمثلة	العوامل الحاكمة (الضابطة)
<p>القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية... الخ.</p> <p>القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج.</p> <p>الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.</p>	<p>أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.</p> <p>ب- الخصائص المميزة للدولة الأم.</p> <p>ج- العوامل الدولية</p>

المصدر: د . عبد السلام أبوقحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، بدون ذكر الطبعة،

الإسكندرية، مصر، 2003، ص، ص. 406، 405 .

من خلال كل ما قدمته هذه النظرية يمكن استخلاص الآتي:

- 1- إن الكثير من المحددات التي ذكرتها هذه النظرية قد تم عرضها في نظرية الموقع السالفة الذكر.
- 2- تتميز هذه النظرية بالإشارة إلى العوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها حكومة الدولة الأم لتشجيع شركاتها الوطنية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة نشاطات تجارية أو إنتاجية خارج الحدود أو العوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة التنافس في الأسواق الوطنية أو زيادة نفوذ الاتحادات النقابية والعمالية مما قد يتسبب في ارتفاع تكاليف العمالة... الخ.
- 3- قدمت هذه النظرية العديد من المحددات أو العوامل التي قد تدرج ضمن معوقات القيام بالمشروعات الاستثمارية على المستوى الدولي.¹

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

تواجه الاستثمارات الأجنبية في أقاليم الدول المضيفة لها العديد من المخاطر محتملة الوقوع منها:

الفرع الأول: المخاطر السياسية.

يقصد بالمخاطر السياسية هي "تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو السلطات العامة في الدولة المضيفة للاستثمار سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ويكون من شأنها حرمان المستثمر الأجنبي من حقوقه وسلطاته الجوهرية على الاستثمار ومنافعه".

ويرجع السبب الأساسي في هذه المخاطر السياسية إلى تعارض الأهداف بين الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وبين أهداف الإدارة العليا وتطلعات وسياسات الدول المضيفة. ويندرج ضمن هذه المخاطر ما يلي:

أولا- نزع الملكية: يذهب البعض إلى تعريف نزع الملكية بأنه "الإجراء الذي تتخذه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة، تحقيقا لدواعي الصالح العام، بموجب قرار إداري يصدر عن الجهة المختصة".²

¹ - برحومة عبد الحميد: محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994-2004)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص. 107، 108.

² - عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سابق، ص. 32، 33.

ثانيا- الاستيلاء: هو إجراء مؤقت تتخذه السلطة العامة المختصة وتحصل بمقتضاه على حق الانتفاع ببعض الأموال الخاصة لهدف يتعلق بالمصلحة العامة، وذلك في مقابل تعويض لاحق تقوم بأدائه عادة لمن كانت له ملكية المال محل الاستيلاء.¹

ثالثا- المصادرة: هي إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة وتستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية المملوكة لأحد الأشخاص وذلك دون أداء أي مقابل.

وإجراء المصادرة على هذا النحو قد يتخذ عن طريق السلطة القضائية أو السلطة التنفيذية. وهذه هي التفرقة المعروفة بين المصادرة القضائية من ناحية والمصادرة الإدارية من ناحية أخرى.²

رابعا- التأميم: هو نقل الملكية الخاصة (ملكية الأفراد) إلى الملكية العامة (ملكية الدولة) بواسطة قرار يصدر عن السلطات العامة المختصة في الدولة تحقيقا للمصلحة العامة، ومن أجل تحقيق أهداف قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وتعد الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة وتدخل الدولة في توجيه النظام الاقتصادي في الدولة هما الأساسان اللذان بنيت عليهما نظرية التأميم.³

الفرع الثاني: مخاطر سعر صرف العملة.

إذ يؤدي عدم استقرار سعر صرف العملة إلى حالة من عدم التأكد بالنسبة لعوائد الاستثمارات. فقد تنخفض أسعار عملة معينة إلى مستوى تلتهم فيه أية أرباح تكون قد حققتها شركة أجنبية من عملياتها داخل دولة معينة، وقد ترتفع أسعار عملة أخرى إلى مستوى بحيث تستطيع أي تحويلات عملة إلى الخارج أن تعوض جزء كبير من خسائر كانت قد تحققت لشركة أخرى نتيجة استثماراتها في الداخل. ونحن نعلم بأن فروقات العملة من ربح أو خسارة تدخل كإيراد أو تكلفة ضمن بنود حساب الأرباح والخسائر في أي مشروع.⁴

الفرع الثالث: مخاطر نقص المعلومات.

إن المستثمر الأجنبي أقل قدرة من المستثمر المحلي على جمع المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية المحلية بسرعة. وبحكم وجود المستثمر المحلي أو موظفيه بصفة دائمة لمراقبة اتجاهات وحركات الأسعار يكون لديه إمكانيات أفضل لجمع المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب.⁵

¹ - هاشم علي صادق: الحماية الدولية للمال الأجنبي، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 17.

² - المرجع نفسه، ص 19.

³ - عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سابق، ص 40.

⁴ - حسني علي خريوش وآخرون، مرجع سابق، ص 197.

⁵ - المرجع نفسه، ص.ص. 198، 199.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك العديد من الآثار تترتب على سياسة تشجيع الاستثمارات منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

الفرع الأول: الآثار الايجابية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

ليس من الحكمة رفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتصويرها على أنها شر يهدد الاستقلال الاقتصادي للدول حيث أن لهذه الاستثمارات آثار ايجابية منها:

1- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة.

2- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق توفير رؤوس الأموال ومساهمته في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف.

3- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية، وطائفة من المنافع الاجتماعية لاقتصاد الدولة المضيفة منها زيادة رأس المال الاجتماعي، خفض تكاليف الإنتاج المحلي، التمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير، زيادة القيمة المضافة، فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، خلق فرص عمل جديدة مما يسهم في حل مشكلة البطالة.¹

4- تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: الآثار السلبية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

1- مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية.

3- زيادة الاستهلاك.

4- ارتفاع معدلات التضخم.

5- تلوث البيئة.

6- السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.²

¹ - مصطفى العبد الله الكفري: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010، بدون ذكر الصفحة.

² - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 597.

خلاصة:

مما سبق عرضه خلال هذا الفصل يتضح أن التغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التي تجسدت فيما يسمى بالعملة أثرت إيجابيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن هذا الأخير يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

كما أن العمل على تعظيم المنافع، وتقليل الأخطار التي قد تنجم على الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، بحيث أنه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا على البلد المضيف، يمكن أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه، وبما أن الكثير من الدول النامية بما فيها الدول العربية عانت ولا زالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها، فإنها قد اتخذته كوسيلة بديلة لمحاولة إنعاش اقتصادها على المستويين المحلي والدولي، ومن أجل تحقيق ذلك كان لا بد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة التي تلعب دورا كبيرا في استقطاب الاستثمارات العربية، وهذا ما سنتناوله في الفصل الأول.

الكتاب الأول
كتاب الصلاة

مجلد الإستشارات العربية

البينية

تمهيد:

انصب اهتمام العديد من الباحثين على دراسة تطور تدفقات التجارة البينية العربية كمؤشر لمدى التقدم في تطور العلاقات الاقتصادية العربية، واحتلت المناقشات في هذا الموضوع مساحة كبيرة من الحوارات والكتابات الاقتصادية العربية المعاصرة، ولكن غاب عن تلك المناقشات طرح المشكلة من جذورها، فالاقتصاديات العربية تعاني من ضعف الهياكل الإنتاجية وتشابه فروع النشاط الاقتصادي، الأمر الذي انعكس على ضعف المبادلات بين الدول العربية.

إن طرح هذا الإشكال على الصعيد العربي يستدعي التركيز على دور الاستثمارات العربية البينية في خلق كيانات إنتاجية واقتصادية تكاملية، بغض النظر على النظام الاقتصادي والسياسي في كل قطر عربي على حدة، إذ ليس هناك أدنى شك في أن الاستثمارات العربية البينية التي تضاف إلى الطاقات الإنتاجية تعتبر بمثابة المحرك لعملية التنمية بشرط أن يحسن توزيع تلك الاستثمارات على مختلف القطاعات عبر الأقطار العربية. لذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الاستثمارات العربية البينية من خلال مناقشة النقاط التالية:

- واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي.
- ماهية الاستثمارات العربية البينية.
- واقع الاستثمارات العربية البينية.

المبحث الأول: واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي.

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار.

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها. ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التطورات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية. وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم "المناخ الاستثماري المناسب" تحت عنوانين كبيرين، أحدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين* والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر**.1

وتعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه يمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبنى عليها المستثمر قراره الاستثماري على النحو الآتي:

- تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.
- استقرار سعر العملة الوطنية.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة.
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.
- توفر شريك محلي من البلد المضيف.

الفرقة بين عدم اليقين والمخاطر طرحها الاقتصادي الأمريكي فرانك نايت حيث عرف:

*.عدم اليقين: نوع من المخاطر التي لا يعرف توزيعها الإحصائي أي لا نعرف مدى حجمه أو شكل توزيعه.

**المخاطر: يتميز بأنه يمكن معرفة مدى توزيع احتمالاتها، كما أنها لا تمنع من القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي، إلا أنها تزيد من الأعباء والتكلفة.

¹ - ناجي بن حسين: "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، في: مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، بدون ذكر تاريخ النشر، ص02.

• حرية التنقل، حرية التصدير وتوفر فرص استثمارية.¹

كما يعرف بأنه مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية. وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية ويكون تأثيرها سلبيا أو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية.²

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين. وتعد هذه الظروف والأوضاع عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيا أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال.³

وباعتبار أن مناخ الاستثمار هو محصلة تفاعل مجموع المتغيرات التي تختلف من بلد لآخر والتي من شأنها التأثير على قرار الاستثمار وإقبال المستثمرين الأجانب، فإنه يمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعات رئيسية حسب الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): العوامل المشكلة لمناخ الاستثمار.

المتغيرات	أمثلة
الاقتصادية	النتاج الداخلي الخام (العالم/لكل ساكن)/معدل نموه لمدة 10 سنوات)، معدل نمو الدخل الفردي، الهيكل الاقتصادي والمالي، الميزان التجاري وميزان المدفوعات، دخل الأسر وتوزيعه، وضعية المشاريع الاقتصادية، الإنتاج المحلي الصناعي، مهارة اليد العاملة، الأرضة من النقد الأجنبي، المديونية الخارجية، الاندماج إلى وحدة اقتصادية، نمو الإنتاج والاستهلاك، سوق المال، بورصة الأوراق المالية، معدل الفائدة، الوضعية النقدية، معدل التضخم، النظام الضريبي، توافر الهياكل القاعدية، الطلب الكلي ومميزاته وتطوره، (الإنتاج الوطني+الواردات- الصادرات)، سياسة الصرف وثبات أسعار الصرف، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج، وجود اتفاقيات للتعاون التقني، وجود بروتوكولات مالية، وجود إجراءات حامية (ضوابط التجارة الخارجية، القيود المفروضة على الواردات والصادرات، نظام الحصص، حواجز تعريفية: الحقوق الجمركية)، (حواجز غير تعريفية: إجراءات تقنية وتنظيمية لحماية الصحة والبيئة، الترخيص بالاستثمار)، حماية الملكية الصناعية، وضعية القطاع المالي، تطور الأسعار، معدل البطالة، معدل نمو الاستثمار المحلي والأجنبي.
	المعطيات التجارية: العوامل التسويقية (حجم السوق ومعدل نموه، المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان والإشهار والترقية، احتمالات التصدير، المستهلكين المحليين والمحتملين، التسهيلات الإنتاجية، هيكل الأسعار) والعوامل المتعلقة بالتكاليف (توافر الثروات الطبيعية،

¹ محمد داودي: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العاشر حول "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بيروت، لبنان، أبريل 2011، ص5.

² عدنان غانم ولبنى حسين صالح المسيلبي: "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية)"، في: مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الثاني، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، اليمن، 2003، ص173.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت، 2011، ص15.

	القرب الجغرافي، وفرة اليد العاملة، مستويات الأجور، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الأولية والسلع الوسيطة). معطيات فنية وتكنولوجية: براءات الاختراع وحمايتها، طرق نقل التكنولوجيا وتمييزها. معطيات جغرافية: المناخ، المسافة، الأرض، الموقع، استغلال الأراضي.
السياسية	الاستقرار السياسي، طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي مثلا)، نظام الحكم، الأحزاب (تعدد الأحزاب، الوزارات، موقف الحكومة من الاستثمارات الأجنبية، علاقة البلد بالبلدان الأخرى بسياسة الأمن الوطني.
القانونية	القوانين ذات الصلة بالاستثمار (قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، وقانون حماية المستهلك، قانون الإشهار، النظام الضريبي، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات مثل اتفاق عدم الازدواج الضريبي، الحوافز والضمانات، الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، الإجراءات الإدارية (البيروقراطية).
الاجتماعية والثقافية	القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية، نظم التعليم، نسبة الأمية، وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، مستوى وظروف معيشة السكان، هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية، العادات والتقاليد، أذواق المستهلكين، هرم الأعمال، درجة الكثافة السكانية وتوزيعها، معدل المواليد والوفيات، معدل نمو السكان، توزيع السكان حسب السن، الجنس، اللغة المستعملة، الوضعية الاجتماعية (مضطربة، وجود معارضاات عنيفة، المظاهرات والاعتداءات) اللغات، التاريخ، الديانات.
متغيرات أخرى	عوامل موضوعية يصعب تقييمها وترتبط بعلم النفس والاجتماع (القومية، مدى تقبل "صنع في..." (Made in) تجاريا). العوامل العملية أو التشغيلية: (أطراف التعامل: المنظمات والأجهزة والتنظيمات الحكومية)، مدى احترام المعايير الدولية وغيرها.

المصدر: بجاوية سهام: الاستثمارات العربية البينية ومساهماتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، نوفمبر 2005، ص16.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار في الوطن العربي.

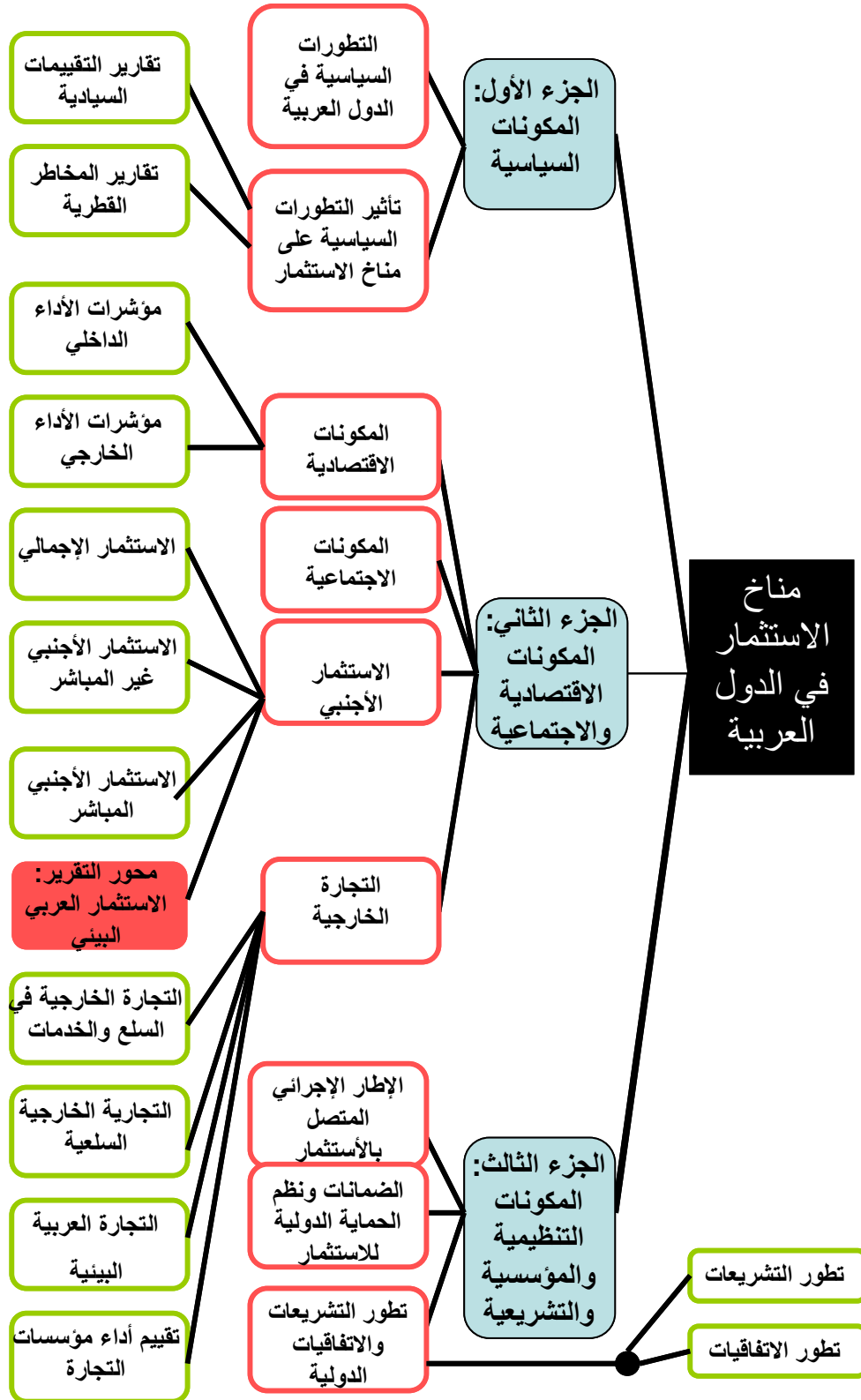
بالرجوع إلى الأدبيات المتخصصة وإلى الشواهد التطبيقية، يمكن تلخيص أهم المتغيرات الحاكمة لمناخ الاستثمار في الدول العربية من وجهة نظر الاستثمار الوافد في العناصر التالية:

- المكونات السياسية.
- المكونات الاقتصادية والاجتماعية.
- المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية.¹

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات(2011)، مرجع سابق، ص15.

ويمكن توضيحها من خلال الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): الهيكل العام لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011، ص 17.

أولاً: المكونات السياسية

تتفرع المكونات السياسية إلى محاور عديدة أهمها: قوة التشريعات والقوانين والنظم المطبقة ومدى تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم وطبيعة ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة. كما تمتد المتغيرات السياسية لتشمل الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة، وكذلك استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي، بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضوية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي. فقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط موجبة بين درجة الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ومعدل تدفق الاستثمارات الأجنبية. كما أن هناك اتفاقاً على أن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تساهم على المدى القصير على الأقل في ارتفاع درجة المخاطر للدولة المضيفة وبالتالي تؤثر سلباً في مناخ الاستثمار.¹ فمن خلال الواقع السياسي العام للدول العربية يلاحظ أن هناك بعض الدول العربية تتسم بالاستقرار السياسي، مما يعتبر دعامة قوية لجذب الاستثمار، ودولاً عربية أخرى مازالت تعاني من عدم الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي، مما أثر وما زال يؤثر على مناخ الاستثمار في هذه الدول، وأدى إلى هروب رؤوس الأموال والكفاءات للخارج ومزيداً من التحديات.

فعلی صعيد التوترات الداخلية، استمرت أزمة دارفور في السودان، كما استمر تأزم الوضع الأمني في العراق، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في الصومال واستمرار الاعتداء الصهيوني على فلسطين.² كما شهد العام إجراء عدة تعديلات وزارية وتشكيل حكومات جديدة في كل من العراق، الصومال، تونس، السودان والأردن.

وفيما يتعلق بتعديلات الدستور والقوانين السياسية المهمة فقد شهد اليمن تعديلاً دستورياً يتيح رئاسة مفتوحة لرئيس الجمهورية، وشهدت مصر تمديد العمل بقانون الطوارئ، كما تم تعديل قانون الانتخابات البرلمانية في الأردن ولبنان.³

¹ - المرجع نفسه، ص15، 16.

² . علي هادي عبد الله حدادي: مناخ الاستثمار في الوطن العربي (الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية)، دراسة مقدمة ضمن أحد الملتقيات، بدون ذكر السنة، ص7.

³ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص19.

ثانيا: المكونات الاقتصادية والاجتماعية

تنقسم المكونات الاقتصادية إلى قسمين رئيسين: المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية حيث تشمل المتغيرات الداخلية على سبيل المثال لا الحصر مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية بأسعار تنافسية وجودة مرتفعة في ظل أسواق محلية تسودها المنافسة، مدى توافر البنية التحتية الأساسية والمتطورة، استقرار معدلات النمو الاقتصادي، مستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبرا عنه بمعدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف. كما يشمل البعد الاقتصادي الداخلي كفاءة أداء السياسات المالية والضريبية وأثرها على الموازنة العامة للدولة وعلى مستويات الدين العام المحلي، ومدى توافر التمويل المحلي والخارجي وتطور القطاع المالي والمصرفي ونشاط بورصة الأوراق المالية.

أما المكونات الاقتصادية الخارجية فتشمل الميزان التجاري بصادراته ووارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأعبائها من أقساط وفوائد مستحقة.

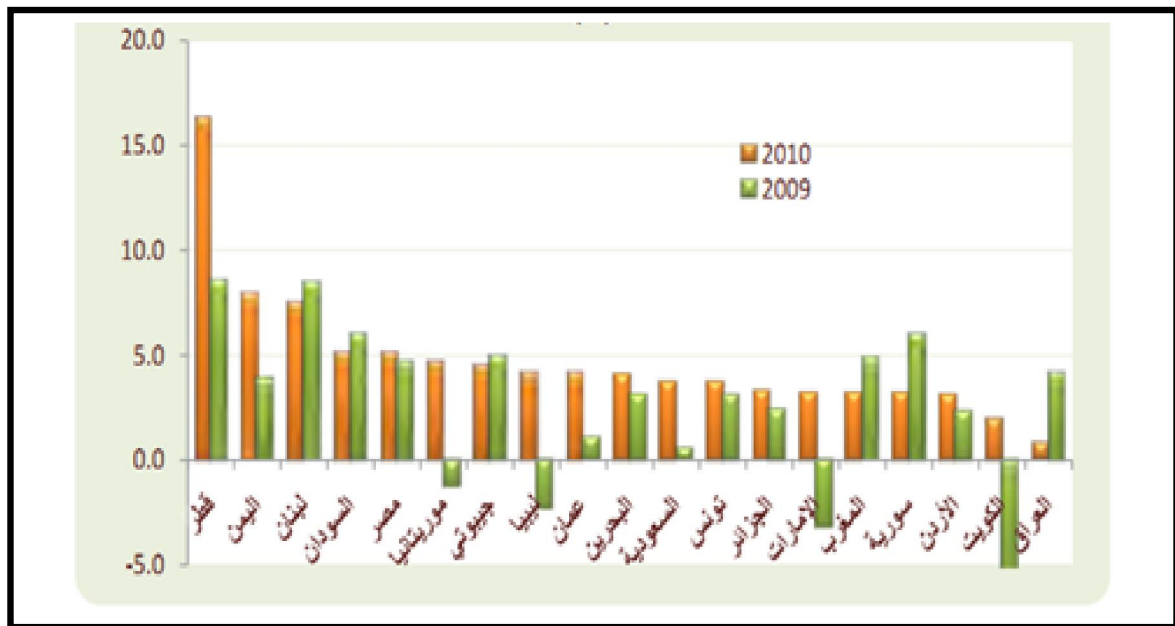
وتشمل مكونات مناخ الاستثمار على المستوى الاجتماعي مؤشرات عديدة من بينها: معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة وقوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها وكذلك مستوى ثقة المستهلكين وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات والاتصالات وغيرها.¹

¹ . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2011)، مرجع سابق، ص16.

إن الحديث عن الأوضاع الاقتصادية الكلية يقودنا ويدفعنا إلى التطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية والتي هي في الحقيقة بمثابة مرآة عاكسة لمدى الاستقرار الاقتصادي، ويمكن إيجاز هذه المؤشرات الاقتصادية في:

1- معدل النمو الاقتصادي: عاود النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية خلال العام 2010 صعوده بعد عبور تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي العربي (بالأسعار الثابتة) خلال العام 2010 إلى معدل نمو بلغ 3.8% مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.9% عام 2009. ورغم هذا النمو إلا أن معدله يظل أقل من النمو المحقق في الدول العربية لعام 2008 والذي بلغ 5.09%¹. وهذا كما يوضحه الشكل رقم (4)

الشكل رقم (4): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص30.

2- التوازن الداخلي: سجل مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) تدهورا في 6 دول عربية من أصل 19 دولة عربية، توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية. ومن الجدير بالذكر أن 14 دولة عربية سجلت عجزا في الميزانية العامة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). ويأتي هذا العجز الذي تراجعت نسبته في العديد من الدول كنتيجة للسياسات المالية التحفيزية التي اتبعتها معظم الدول العربية بضغط تغذية رأسمالية وجارية في عدد من القطاعات لاستعادة النمو². وهذا كما يوضحه الشكل رقم (5).

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2010)، مرجع سابق، ص29.

² المرجع نفسه، ص30.

الشكل رقم(5): عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص31.

3- التوازن الخارجي: تمكنت ثماني دول عربية من تحقيق فائض في الحساب الجاري من أصل 19 دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، بل إن جميع هذه الدول شهدت تحسناً في نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي. حيث سجلت الكويت أعلى فائض بنسبة 31.8% للعام 2010 مقارنة بنسبة 26.1% عام 2009، ثم قطر بنسبة 18.7% ارتفاعاً من 10.2%، ليبيا بنسبة 16% ارتفاعاً من 15.6%، سلطنة عمان بنسبة 11.6% مقارنة مع عجز 0.6%، الجزائر بنسبة 9.4% من 0.3%، السعودية بنسبة 8.7% من 6.1%، الإمارات بنسبة 7.7% من 3%، البحرين بنسبة 4.6% من 2.9%. وعلى الجانب الآخر من المؤشر، سجل عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً في 9 دول عربية. ومن جهة أخرى شهدت دولتان عربيتان تراجعاً في مؤشر عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هما لبنان وتونس.¹ وهذا كما يوضحه الشكل رقم (6)

¹. المرجع نفسه، ص32.

الشكل رقم (6): عجز أو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص32.

4- مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم): سجل معدل التضخم على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (متوسط الفترة) لعدد 19 دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، ارتفاعا ولكن بمعدل منخفض نسبيا بلغ 4.8% في عام 2010 مقارنة مع 3.2% في عام 2009، وهو ما يشير إلى بقاء مستويات الأسعار في المنطقة العربية منخفضة نسبيا قريبة من نظيرتها السائدة في مجموعة الدول المتقدمة (1.56%) والمتوسط العالمي 3.74% خلال عام 2010. وفي المقابل تراجعت معدلات التضخم في 6 دول من بينها الجزائر. كما شهد العام استقرار معدل التضخم في دولة واحدة هي المغرب حوالي 1%. وهذا كما يوضحه الشكل رقم (7)

ثالثا: المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية

تشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال، ومدى ملائمة الجوانب المؤسسية والتشريعية والإجرائية وبطبيعة الحال أية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وآليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الالتزام بتنفيذ العقود التجارية كما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية، وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات، ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه وإغلاق مشروعه في حالة فشله.¹

المطلب الثالث: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية من خلال بعض المؤشرات الدولية

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي من بينها:

أولا: مؤشرات التنافسية

تعتبر المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم وأحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار، وتمكن هذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما. والجدول رقم (5) يبين الوضعية التنافسية لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين (2004-2010).

الجدول رقم (5): الوضعية التنافسية لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2004-2010).

مؤثر التنافسية العالمية							السنة	البلد
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004		
139	133	134	131	125	117	104	عدد الدول	
دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة		
86	83	99	81	76	82	71	الجزائر	
32	40	36	32	30	37	42	تونس	
75	73	73	64	70	76	56	المغرب	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في تقارير مناخ الاستثمار في البلدان العربية: أعداد مختلفة.

¹. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات(2011)، مرجع سابق، ص16.

يظهر الجدول السابق الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالدول المجاورة، إذ أنها تتراوح في الجزائر بين المرتبة 99 و71 بينما كانت مرتبة تونس مثلا تتراوح بين 30 و42 في حين أن مرتبة المغرب كانت تتراوح بين 56 و76 خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية 2010 ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

ثانيا: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية.

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، يغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر المركب)، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25% من المؤشر المركب)، ومؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25% من المؤشر المركب).

يقسم المؤشر الدول حسب درجة المخاطرة إلى المجموعات التالية:

من صفر إلى 49,9 نقطة ← درجة مخاطرة مرتفعة جدا.

من 50 إلى 59,5 نقطة ← درجة مخاطرة مرتفعة.

من 60 إلى 69,5 نقطة ← درجة مخاطرة معتدلة.

من 70 إلى 79,5 نقطة ← درجة مخاطرة منخفضة.

من 80 إلى 100 نقطة ← درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني أنه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة.¹

2- مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييما ل 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية.²

¹ . عبد الحميد بوخاري: "واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، في: مجلة الباحث ، العدد العاشر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر 2012، ص45.

² . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات(2010)، مرجع سابق، ص157.

3- مؤشر الأنستيتيو شنال أنفستور للتقويم القطري: يصدر هذا المؤشر منذ عام 1998 عن مجلة "الانستيتيو شنال أنفستور" مرتين في السنة (مارس وسبتمبر) ويغطي 178 دولة، منها 20 دولة عربية، يحتسب المؤشر استنادا إلى مسح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد، والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى، حيث تصنف الدول وفق تدرج من الصفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.

4- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE)، حيث يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويغطي المؤشر 141 دولة منها 20 دولة عربية. ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية، وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى. وقد صنف دليل المؤشر إلى:

أ- درجة الاستثمار A

وتقسم إلى 4 مستويات هي:

A₁- البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة، وسجل السداد جيد جدا، وإمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A₂- احتمال السداد يبقى ضعيفا جدا، حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا، أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المضيفة ضمن A₁

A₃- بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A₄- سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا، مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية. رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

ب- درجة المضاربة

وتقسم إلى ثلاثة مستويات هي:

B- يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيرا أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

C- قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D- ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.¹

وفيما يلي وضعية كل من الجزائر، تونس والمغرب في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية من خلال الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): وضعية كل من الجزائر، تونس والمغرب في مؤشرات المخاطر القطرية خلال الفترة (2010-2003)

الدولة	1	2	3	4
	المؤشر المركب للمخاطر القطرية PRS	مؤشر الانستيتو شنال أنفستور للتقويم القطري	مؤشر دان اند براد ستريت	مؤشر الكوفاس
الجزائر	دولة 140 2003 (65.8)	دولة 173 2003 (33.4)	دولة 122 2003 (DB5d)	دولة 141 2003 (B)
	دولة 140 2004 (75.5)	دولة 172 2004 (40.2)	دولة 122 2004 (DB5d)	دولة 150 2004 (B)
	دولة 140 2005 (77.3)	دولة 173 2005 (47.5)	دولة 122 2005 (DB5a)	دولة 163 2005 (A4)
	دولة 140 2006 (77.8)	دولة 173 2006 (48.9)	دولة 132 2006 (DB5a)	دولة 164 2006 (A4)
	دولة 140 2007 (77.8)	دولة 173 2007 (53.9)	دولة 132 2007 (DB5a)	دولة 164 2007 (A4)
	دولة 140 2008 (76.8)	دولة 173 2008 (54.7)	دولة 132 2008 (DB5a)	دولة 165 2008 (A4)
	دولة 140 2009 (70.8)	دولة 177 2009 (55.9)	دولة 132 2009 (DB5a)	دولة 165 2009 (A4)
	دولة 140 2010 (72.0)	دولة 177 2010 (56.3)	دولة 132 2010 (DB5b)	دولة 165 2010 (A4)

¹ محمد قويدري : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، أبريل 2008، ص. 291، 292.

تونس	دولة 140 2003 (73.5)	دولة 173 2003 (50.7)	دولة 122 2003(DB2c)	دولة 141 2003 (A4)
	دولة 140 2004 (73.8)	دولة 172 2004 (55.1)	دولة 122 2004(DB2c)	دولة 150 2004 (A4)
	دولة 140 2005 (72.8)	دولة 173 2005 (57.2)	دولة 122 2005 (DB2c)	دولة 163 2005 (A4)
	دولة 140 2006 (73.3)	دولة 173 2006 (59.9)	دولة 132 2006 (DB2c)	دولة 164 2006 (A4)
	دولة 140 2007 (73.5)	دولة 173 2007 (60.7)	دولة 132 2007 (DB2c)	دولة 164 2007 (A4)
	دولة 140 2008 (72.3)	دولة 173 2008 (61.3)	دولة 132 2008 (DB2c)	دولة 165 2008 (A4)
	دولة 140 2009 (71.0)	دولة 177 2009 (59.2)	دولة 132 2009 (DB2c)	دولة 165 2009 (A4)
	دولة 140 2010 (72.8)	دولة 177 2010 (58.5)	دولة 132 2010 (DB2c)	دولة 165 2010 (A4)
المغرب	دولة 140 2003 (75.3)	دولة 173 2003 (46.1)	دولة 122 2003 (DB2d)	دولة 141 2003 (A4)
	دولة 140 2004 (76.8)	دولة 172 2004 (49.3)	دولة 122 2004 (DB2c)	دولة 150 2004 (A4)
	دولة 140 2005 (73.0)	دولة 173 2005 (51.8)	دولة 122 2005 (DB2d)	دولة 163 2005 (A4)
	دولة 140 2006 (76.3)	دولة 173 2006 (49.7)	دولة 132 2006 (DB2d)	دولة 164 2006 (A4)
	دولة 140 2007 (71.8)	دولة 173 2007 (54.2)	دولة 132 2007(DB2d)	دولة 164 2007 (A4)
	دولة 140 2008 (74.8)	دولة 173 2008 (55.1)	دولة 132 2008 (DB2d)	دولة 165 2008 (A4)

	دولة 140 2009 (73.3)	دولة 177 2009 (53.3)	دولة 132 2009(DB3b)	دولة 165 2009 (A4)
	دولة 140 2010 (72.3)	دولة 177 2010 (55.2)	دولة 132 2010 (DB3b)	دولة 165 2010 (A4)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في تقارير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، أعداد مختلفة.

ومقارنة المؤشر المركب للمخاطر القطرية بين عامي 2009 و2010 يتبين من خلال الجدول أن كل من تونس والجزائر قد سجلت تقدما ضمن مجموعاتها، في حين أن المغرب قد شهدت تراجعاً في رصيد المؤشر (درجة المخاطرة منخفضة).

أما بالنسبة لمؤشر الأنستيتيو شنال أنفستور للتقويم القطري ومن خلال مقارنته ما بين عامي 2009 و2010 يتبين من خلال الجدول أن كل من الجزائر والمغرب قد سجلت تقدماً في رصيد مؤشراتها ضمن مجموعاتها، في حين أن تونس قد سجلت تراجعاً في رصيدها ضمن مجموعاتها (درجة المخاطرة معتدلة).

أما بالنسبة لمؤشر دان أند براد ستريت فيتبين من خلال المقارنة ما بين عامي 2009 و2010 أن كل من تونس والمغرب قد حافظت على التصنيف ذاته حيث وقعت تونس ضمن التصنيف (DB2c) بمعنى أن درجة المخاطرة منخفضة أما المغرب فقد صنف ضمن (DB3b) بمعنى أن درجة المخاطرة طفيفة في حين أن الجزائر قد سجلت تراجعاً طفيفاً في التصنيف داخل مجموعاتها (من DB5a إلى DB5b) بمعنى أن درجة المخاطرة شبه مرتفعة.

أما بالنسبة لمؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية فيلاحظ أن تصنيف كل من الجزائر وتونس والمغرب لم يتغير خلال عام 2010 مقارنة بمؤشر 2009 حيث حافظت كل منها على تصنيفها (التصنيف A4)

المطلب الرابع: الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد

لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية وتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي واحترام دولة القانون، والتي تعتبر الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري، ولكن تعتبر هذه العناصر غير كافية بل لابد من توفر عناصر أخرى تم استخلاصها من الممارسات الجيدة للبلدان الأعضاء في OCDE ومن بلدان أخرى غير أعضاء. وتقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:¹

1- ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار: فنظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار، مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار، لأن لها مجالا واسعا يشمل المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب، والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة.

2- أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين: لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.

3- ضرورة التقييم الدوري لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري: أي أن الهدف هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين (الأجانب أو الوطنيين) مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة)، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع.²

¹ . ناجي بن حسين، مرجع السابق، ص16.

² . ناجي بن حسين: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006_2007، ص، ص. 66،67.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمارات العربية البينية

المطلب الأول: مفهوم الاستثمارات العربية البينية

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها "تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة، توظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة، تدار على أسس تجارية". وتكتسب الاستثمارات العربية البينية أهمية خاصة بوصفها إحدى ركائز التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي. وليس من شك في أن المقدرات الاقتصادية للدول العربية من موارد وخامات ويد عاملة ورؤوس أموال، وأراضي زراعية وسوق معتبرة تدعو إلى ضرورة التسريع لتعبئة رؤوس الأموال العربية وتوظيفها في المنطقة. فضلا عن ذلك فإن الظروف الإقليمية والدولية وما ترتب عنها من إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والأمنية في العالم تدفع الدول العربية إلى استغلال فرص التكتل لمواجهة التحديات وتعزيز مواقفها التفاوضية مع الأطراف الدولية.¹

المطلب الثاني: مقومات الاستثمارات العربية البينية

من خلال هذا المطلب سوف نرى المقومات غير الاقتصادية والاقتصادية للاستثمارات العربية البينية.

أولا: المقومات غير الاقتصادية للاستثمارات العربية البينية

والتي يمكن أن نجملها في:

- 1- وحدة اللغة.
- 2- وحدة الجنس والأصل والمنبت.
- 3- وحدة التاريخ والمصير المشترك.
- 4- وحدة القيم الروحية.
- 5- وحدة الجغرافية.
- 6- وحدة العادات والتقاليد.²

¹ صالح صالح: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص670.

² مجاوية سهام: الاستثمارات العربية البينية ومساهماتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، نوفمبر 2005، ص116.

ثانيا: المقومات الاقتصادية للاستثمارات العربية البيئية

يملك الوطن العربي إمكانيات ضخمة سواء على الصعيد المادي أو البشري وكذا اتساع حجم السوق وكلها تمثل مقومات اقتصادية لتشجيع انسياب الاستثمار العربي إلى الدول العربية وذلك في حالة ما تم استغلالها الاستغلال الأمثل ويمكن إيجاز أهمها في:

1- مصادر الطاقة الطبيعية: يملك الوطن العربي ثروات طبيعية ضخمة، إذ ينتج 60% من الإنتاج العالمي للنفط، واحتياطي يقدر ب: 57.7% من الاحتياطي العالمي، في حين يمتلك احتياطي هائل من الغاز الطبيعي يقدر ب 30.3% من الاحتياطي العالمي.

2- اتساع حجم السوق: إن من مقومات الاستثمار العربي البيئي اتساع السوق العربية، إذ يبلغ عدد سكان الوطن العربي أكثر من 315 مليون نسمة وهذا من شأنه أن يسمح بقيام مشروعات ضخمة ذات إنتاج واسع توجه نسبة كبيرة منه إلى المستهلك العربي، خاصة في ظل التقارب الجغرافي وكذا التشابه الكبير الذي يعرفه النمط الاستهلاكي للدول العربية.

3- توفر الموارد البشرية: وهذا من شأنه أن يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من اليد العاملة لأي مشروع استثماري.¹

كما تتحكم في انسياب وتدفق الاستثمارات العربية البيئية ثلاثة عوامل أساسية وهي على النحو التالي:

أولاً: وفرة الفرص الاستثمارية ومدى القدرة على الترويج لها:

ويتم ذلك عن طريق:

1- بناء الانطباع: ويشمل الإعانات والعلاقات العامة والنشرات.

2- توليد الاستثمار: إذ يستهدف قطاعات استثمارية بعينها.

3- خدمة المستثمر: وذلك عن طريق إفادة المستثمر بالمعلومات، والتراخيص، والمواد الضرورية لمباشرة نشاطه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الترويج للفرص الاستثمارية يتركز على عدة عناصر نوجزها فيما يلي:

1- إعداد دراسات الجدوى في مستوياتها المختلفة (الأولية والتفصيلية).

2- تحديد وعرض الفرص الاستثمارية وإعداد ملفات المشاريع.

3- الاستعانة بالوسائل الحديثة للترويج خاصة الترويج الإلكتروني.

¹ - لعربي أحمد بلخير: دور الاستثمارات العربية البيئية في تحقيق التنمية بالإشارة إلى الجزائر 1990-2009، رسالة شهادة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بقرطاج، الجزائر، 2010-2011، ص 69.

ثانيا: ملائمة المناخ الاستثماري

ويشمل المناخ السياسي والأمني، المناخ الثقافي والاجتماعي، المناخ الاقتصادي.

ثالثا: الضمان ضد المخاطر غير التجارية

ويقصد بالمخاطر غير التجارية عموما، تلك المخاطر التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار، وتخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر الذي لا يمكنه في الغالب التأثير عليها أو تجنب آثارها. ويمكن تقسيم المخاطر غير التجارية إلى:

1- مجموعة المخاطر السياسية التقليدية: وتشمل مخاطر التأميم والمصادرة والحروب، والاضطرابات العامة بالإضافة إلى عدم القدرة على تحويل رأس المال المستثمر والأرباح المحققة إلى خارج الدولة المضيفة بعملة قابلة للتحويل.

2- مجموعة المخاطر التنظيمية: وتشتمل على الأضرار التي تصيب بعض فئات المستثمرين بسبب تطبيق تشريعات أو قرارات حكومية، ومثال ذلك مخاطر التسعير ومخاطر التراخيص، ولا سيما الفرعية منها كتراخيص البيئة والسلامة.¹

المطلب الثالث: خصائص الاستثمارات العربية البيئية

تشير المؤشرات الإحصائية للاستثمار العربي الدولي (العربي - العربي) إلى ضعف النتائج وكثرة التشريعات والاتفاقيات الثنائية والجماعية. وتسم الاستثمارات العربية. العربية بالخصائص التالية:

1- يغلب على الأموال العربية المستثمرة بينيا طابع الإعانات الحكومية الثنائية لدعم الميزانيات العمومية، وتشكل هذه الاستثمارات الحكومية نسبة تتراوح بين 85% و90%.

2- حصة المؤسسات المالية العربية من الاستثمارات العربية البيئية تتراوح بين 450 و700 مليون دولار في السنة أي نحو 10% إلى 15% من مجموع رؤوس الأموال العربية الموظفة بينيا، والقطاع العام هو المستفيد الأكبر من الاستثمارات البيئية العربية، بينما حصة القطاع الخاص منه قليلة.

3- ضعف حجم الاستثمارات العربية البيئية الإجمالية مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستقطبها الدول العربية والبالغة حوالي أربعة أضعاف الاستثمارات العربية البيئية.²

¹ - صالح صالح، مرجع سابق، ص. ص. 670 - 672.

² - سليمان بلعور: " دور الاستثمارات البيئية في التنمية الصناعية العربية"، في: مجلة الباحث، العدد الثامن، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 2010، ص 138.

- 4- إنها غير منشأة للمديونية، حيث لا يتولد عنها التزامات تعاقدية بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة، حيث أن الالتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج يتمتع بقدر من المرونة.¹
- 5- التمركز في بعض الدول العربية دون البعض الآخر.
- 6- تدار من خلال عقود إدارة أجنبية وبأساليب إدارية حكومية تقليدية.
- 7- انخفاض معدل العائد الصافي على العديد من الاستثمارات العربية المشتركة.
- 8- تبحث عن الربح السريع ولا تقيس المخاطر بدقة.
- 9- غياب آليات السوق وفرص المنافسة.
- 10- ضالة الاستثمار باستثناء قطاع البترول.²

المطلب الرابع: أهمية الاستثمارات العربية البينية

تتضح أهمية الاستثمارات العربية البينية من خلال ما يلي:

- 1- تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف "عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات" على دول العجز العربية، وذلك من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظرا لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.
- 2- تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي: لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل. هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصاديات الدول النامية - بما فيها الدول العربية - بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي.³

¹ - المرجع نفسه، ص 139.

² - فريد النجار، مرجع سابق، ص 45.

³ - بخاري عبد الحميد: "الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)"، في: مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 71.

ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها، في المقام الأول هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقاً. إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع، وبذلك يبقى مدخل التكامل التجاري ضعيف الأثر ومحدود الأهمية. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها. ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية، كما يعتبر الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها. ومن هنا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.¹

¹ - المرجع نفسه، ص 72.

المبحث الثالث: واقع الاستثمارات العربية البينية

مما لا شك فيه أن بعض الاستثمارات المباشرة لمختلف الدول العربية قد أتت من دول عربية أخرى ومجاورة. وستتناول في هذا المبحث مدى مساهمة الدول العربية في هذه الاستثمارات.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2010

الفرع الأول: حجم الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عامي 2009 و 2010

وفقا للبيانات الواردة لهذا العام والتي اقتصرت على 6 دول عربية فقط شملت: مصر، الأردن، اليمن، المغرب، تونس والسودان فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2010 نحو 5.7 مليار دولار مقابل 7.9 مليار دولار لنفس مجموعة الدول للعام 2009 وتشير بيانات العام 2009 التي توفرت من 9 دول عربية فقط، بلوغ إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية ما قيمته 22.6 مليار دولار¹. كما هو موضح في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (07): تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية المنفذة والمرخص لها وفق القطر

المضيف خلال عامي 2009 و 2010 (مليون دولار)

الدولة/السنة	2009		2010	
	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)
السودان	4036.0	17.9	2909.2	51.2
مصر	1711.7	7.6	1528.6	26.9
المغرب	608.6	2.7	615.8	10.8
الأردن	756.3	3.3	265.2	4.7
اليمن	652.2	2.9	191.8	3.4
تونس	144.6	0.6	166.4	2.9
الإجمالي(للدول التي توفرت بياناتها للعامين)	7909.4	35.0	5677.0	100.0
ليبيا	47.5	0.2	-	-
الإمارات	3019.0	13.4	-	-
السعودية	11623.0	51.4	-	-
إجمالي الدول العربية	22598.9	100.0	5677.0	100.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص242.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2010)، مرجع سابق، ص 82.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2010

سجلت سنة 2010 تفاوتاً بين الأقطار العربية في استضافتها وتصديرها للاستثمارات المباشرة البينية

العربية كما يوضحه الجدول رقم (8)

الجدول رقم (08): توزيع تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار

المضيفة لعام 2010. (مليون دولار)

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة						الإجمالي
	السودان	مصر	المغرب	اليمن	تونس	الأردن	
مصر	2135.9	-	38.9	100.0	1.7	0.3	2277
السعودية	239.1	368.5	71.0	10.1	5.7	229.1	923
الإمارات	57.5	404.0	279.7	0.2	52.6	35.8	830
ليبيا	31.7	335.0	1.1	-	52.5	-	420
الكويت	7.3	150.8	124.2	75.8	0.4	-	358
سورية	198.3	-	13.7	0.2	0.1	-	212
قطر	22.3	99.9	27.4	0.9	40.0	-	190
البحرين	-	82.5	11.1	-	0.4	-	94
الأردن	68.5	7.3	6.3	3.8	0.9	-	87
لبنان	55.3	14.4	2.6	0.8	-	-	73
سلطنة عمان	33.6	12.6	3.1	-	-	-	49
اليمن	12.4	17.2	-	-	-	-	30
العراق	22.5	-	1.3	-	4.2	-	28
تونس	0.5	1.5	25.5	-	-	-	27
فلسطين	24.9	-	-	-	-	-	25
موريتانيا	-	-	10.1	-	-	-	10
الجزائر	-	-	-	-	6.2	-	6
السودان	-	1.1	-	-	-	-	1
غير مصنفة	-	33.8	-	-	1.7	-	36
الإجمالي	2910	1529	616	192	166	265	5678

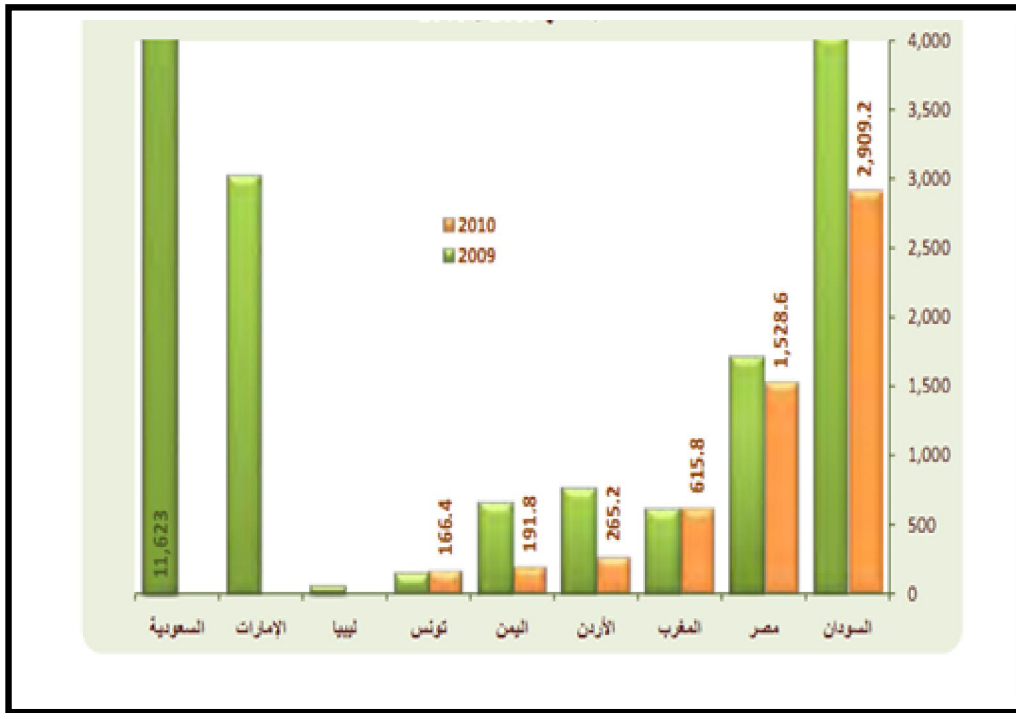
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010،

ص244.

من خلال الجدول رقم (8) يتضح ما يلي:

فيما يتعلق بالدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية خلال العام 2010، تصدرت السودان القائمة حيث بلغت قيمة هذه التدفقات 2.9 مليار دولار وبحصة 52.2% من الإجمالي، تليها مصر بحوالي 1.5 مليار دولار وحصة 26.9% ثم المغرب بحوالي 616 مليون دولار وحصة 10.8% ثم الأردن بحوالي 265 مليون دولار وحصة 4.7% ثم اليمن بحوالي 192 مليون دولار وحصة 3.4% ثم تونس بحوالي 166 مليون دولار وحصة 2.9% وبمقارنة البيانات المتوفرة لنفس مجموعة الدول خلال العامين 2009 و 2010 فقد سجلت تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية ارتفاعا في كل من تونس والمغرب بينما شهدت تراجعا في كل من السودان، مصر، الأردن واليمن.¹ ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (8).

الشكل رقم (08): الاستثمارات المباشرة العربية البينية وفق القطر المضيف خلال عامي 2009 و 2010

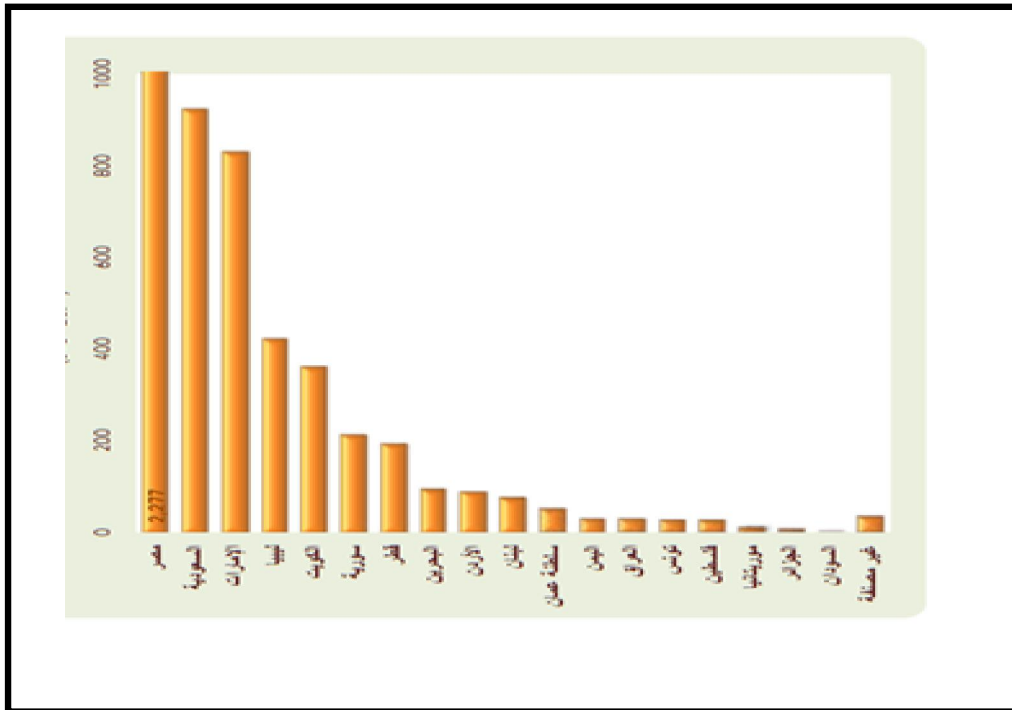


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص 81.

¹ - المرجع نفسه، ص، ص. 82، 83.

أما فيما يتعلق بالدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال العام 2010، تصدرت مصر القائمة بتدفقات بلغت حوالي 2.3 مليار دولار أو ما نسبته 40.1% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة، تركزت معظمها في السودان (2.1 مليار دولار). وجاءت السعودية ثاني أكبر الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة البينية العربية بما قيمته 923 مليون دولار أو ما نسبته نحو 16.3% من الإجمالي، تركزت في مصر (369 مليون دولار) والسودان (239 مليون دولار) والأردن (229 مليون دولار) وحلت الإمارات بالمركز الثالث حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية الصادرة منها نحو 830 مليون دولار أو ما نسبته نحو 14.6% من الإجمالي، تركزت معظمها في مصر (404 مليون دولار) والمغرب (280 مليون دولار). في حين بلغت قيمة الاستثمارات الصادرة من ليبيا حوالي 420 مليون دولار وحصه 7.4% من الإجمالي، تلتها التدفقات الصادرة من الكويت بنحو 358 مليون دولار وحصه 6.3% من الإجمالي.¹ ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (9).

الشكل رقم (09): الاستثمارات العربية البينية الصادرة لعام 2010.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص 82.

¹ - المرجع نفسه، ص 83.

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2010

تشير البيانات المتوافرة من 4 دول عربية شملت المغرب، اليمن، تونس والسودان أن الاستثمارات العربية البينية قد توزعت بنسب متفاوتة بين قطاع الخدمات والصناعة والزراعة. كما هو موضح في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (09): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية والمرخص لها وفق

القطر المضيف خلال عام 2010 (مليون دولار)

الدولة/ القطاع	الصناعة	الزراعة	الخدمات	أخرى	الإجمالي
السودان	328.7	121.0	2459.6	-	2909.2
المغرب	90.5	-	397.0	128.3	615.8
اليمن	105.8	0.5	85.5	-	191.8
تونس	22.9	-	125.0	18.5	166.4
المجموع	547.9	121.5	3067.1	146.8	3883.3

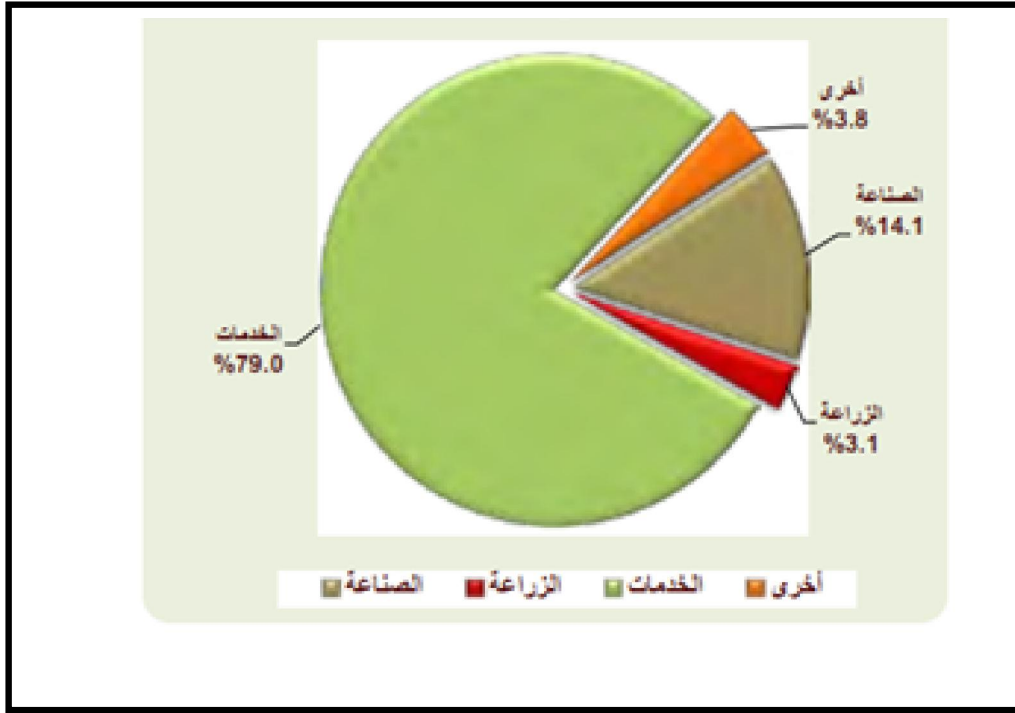
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص243.

استنادا إلى الجدول رقم (9) يتضح ما يلي:

تركزت معظم الاستثمارات العربية البينية في قطاعي الخدمات والصناعة بحصة بلغت 93.1%، إذ استحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 79.0% من الإجمالي، وقطاع الصناعة على ما نسبته 14.1% من الإجمالي، في حين اقتصرت حصة قطاع الزراعة على 3.1% من الإجمالي.¹ ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل رقم (10).

¹ - المرجع نفسه، ص 83.

الشكل رقم (10): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2010.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص 83.

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2000 - 2010)

اتسمت الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2010 بالتفاوت من سنة

لأخرى، كما هو موضح في الجدول رقم (10).

من خلال الجدول رقم (10) يتضح ما يلي:

بلغ حجم الاستثمارات العربية البينية المسجلة خلال الفترة (2000-2010) نحو 15525179 مليون دولار، بمتوسط سنوي قدره 1411379.9 مليون دولار.

شهدت تدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق القطر المضيف خلال الفترة الممتدة من 2000 وحتى نهاية عام 2010 تطورا من 1.8 مليار دولار خلال عام 2000 إلى نحو 37.3 مليار دولار عام 2005، ثم انخفضت إلى نحو 16.5 مليار دولار عام 2006 قبل أن تستأنف رحلة الصعود مرة أخرى إلى 35.4 مليار دولار عام 2008 لتصل بعدها إلى 22.6 مليار دولار عام 2009 ثم إلى نحو 5.7 مليار دولار عام 2010، وقد يعزى ذلك إلى ظروف الاقتصاد العالمي وما طبعها من تذبذبات إلى جانب تأرجح الظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية.

تصدرت السعودية الدول المضيفة للاستثمار باستثمارات إجمالية للفترة بلغت حوالي 63.9 مليار دولار، يليها السودان بحوالي 22.4 مليار دولار، ثم لبنان في المرتبة الثالثة بحوالي 13.2 مليار دولار، ثم مصر في المرتبة الرابعة بحوالي 12 مليار دولار، ثم الإمارات في المرتبة الخامسة بحوالي 10.7 مليار دولار، ثم الجزائر في المرتبة السادسة بحوالي 7.5 مليار دولار، ثم المغرب في المرتبة السابعة بحوالي 6.2 مليار دولار، في حين تونس جاءت في المرتبة التاسعة بحوالي 3.6 مليار دولار.

المطلب الثالث: فرص وتحديات الاستثمار في المنطقة العربية

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى العلاقة الاستثمارية بين العالم العربي والعالم الخارجي، بمناقشة أهم فرص وتحديات الاستثمار في العالم العربي.

الفرع الأول: الفرص المتاحة للاستثمار في الدول العربية

أولاً: تعد الدول العربية سوقا كبيرة الحجم بالنظر إلى حجم سكانها الذي يبلغ حوالي 300 مليون نسمة ويبلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2000 دولار أمريكي.

ثانياً: سجلت معدلات النمو في الاقتصاديات العربية حوالي 3.1% في أواخر التسعينات وهو ما يماثل معدلات النمو في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية.

ثالثاً: سجلت معدلات الادخار في الدول العربية خلال الفترة من 1996 إلى 2000 حوالي 25% وهو معدل أعلى من مثيله في كثير من المناطق في العالم.

رابعاً: هناك العديد من الدول العربية قامت بسن تشريعات جديدة لخلق مناخ جيد للاستثمار مثل مصر والأردن والمغرب والسعودية وكذلك بدأت هذه الدول في تطبيق برنامج الخصخصة الذي من شأنه تشجيع الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين أداء أسواق المال.

خامساً: بدأت العديد من الدول العربية في تحرير التجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وفتح الأسواق وحماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات، فعلى سبيل المثال توجد تسع دول عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وهناك أربع دول أخرى في طريقها إلى الانضمام. كما وافقت دول مجلس التعاون الخليجي على إنشاء اتحاد جمركي خلال عام 2003.¹

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الاستثمار في الدول العربية

تبدل الدول العربية جهوداً كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار من خلال تهيئة أوضاع وظروف مناسبة لجذب الاستثمارات لكن مازالت هناك مشاكل وعقبات عديدة تعاني منها غالبية الدول العربية تتمثل في:

أولاً: المعوقات الهيكلية أو البنيوية

والتي تشتمل أساساً على:

- 1- تخلف البنيات والهيكل الأساسية من خدمات الطرق، والنقل والاتصالات، والطاقة والمياه... إلخ. إذ تعاني معظم الدول العربية من قصور واضح في توفير مثل هذه الخدمات.
- 2- محدودية الأسواق المحلية مع ما يصحبها من ضعف الطاقة الاستيعابية الأمر الذي يحد من توسع الاستثمارات المنفذة.

3- ضعف أداء أسواق المال العربية وانعدام الربط بينها.

4- محدودية الأدوات الاستثمارية لدى المصارف.

ثانياً: المعوقات السياسية والاجتماعية

وتشتمل أساساً على:

- 1- افتقار المنطقة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- 2- تذبذب الأوضاع الأمنية في المنطقة وانعكاس ذلك على الاستثمارات الوافدة.

¹ - محمد رضا العدل: الاستثمارات العربية البينية-التطبيق على مملكة البحرين-، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جامعة الدول العربية، أبريل 2003، ص، ص.

3- غياب الرؤيا الاجتماعية والنقابية لأهمية الاستثمارات العربية البينية وما يمكن أن تدره من منافع على الاقتصاد المضيف.¹

ثالثا: المعوقات التشريعية والقانونية والمالية

والتي تتمثل في:

1- يلاحظ أن السياسة التشريعية الاقتصادية في مجال الاستثمارات هي سياسة متقلبة ومختلفة حسب الحقب الزمنية والظروف السياسية التي تمر بها المنطقة العربية، وهذا النقلب أدى إلى تخوف أصحاب رؤوس الأموال العربية من استثمار أموالهم في المنطقة العربية وتفضيلهم الاستثمار في الدول الأجنبية. فالاستقرار التشريعي والقانوني يؤدي إلى تشجيع قيام المشروعات الكبرى التي تعالج قطاعات معينة، تساهم فعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن العربي.

2- غياب الثقة في المناخ الاستثماري السائد في المنطقة العربية من أشد العوامل السلبية الطاردة للاستثمار، فغياب الثقة أدى إلى هروب رؤوس الأموال العربية للخارج، واقتصرت الاستثمارات العربية - العربية على بعض الاستثمارات الشكلية والوقتية التي ليس لها تأثير كبير على التقدم والتطور الاقتصادي العربي، وكذلك لا تتناسب مع مكانة الوطن العربي.

3- عدم وجود قانون موحد وشامل وواضح لطبيعة وشكل وأهداف الاستثمارات العربية في الدول العربية.

4- بعض الدول العربية تفرض قيودا على حرية تحويل ونقل أرباح المستثمر إلى الخارج، وفي بعض الأحيان تطالبه بتدوير الأرباح داخل البلد الذي يستثمر فيه.²

رابعا: المعوقات الاقتصادية

هناك مجموعة عقبات اقتصادية يمكن تلخيصها كالآتي:

1- انعدام الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية اتجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في بعض الدول العربية مما يزعزع ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي وغير اقتصادي.

2- عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة في بعض الدول العربية.

¹ - صالح صالح: مرجع سابق، ص، ص. 683، 684.

² - تشام فاروق: الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، مصر، ديسمبر 2004، ص، ص. 46، 47.

- 3- احتكار القطاع العام في كثير من الدول العربية الكثير من الأنشطة الاقتصادية مما يعتبرها القطاع الخاص عقبة أمامه ويسعى القطاع الخاص باستمرار إلى تحويل ملكية بعض الأنشطة من القطاع العام للسيطرة عليها.
- 4- تدهور قيمة العملة المحلية الوطنية وتعدد أسعار الصرف مما لها من آثار سلبية على المستثمر إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار، ويؤدي في النهاية إلى نقصان تدريجي لأرباح المستثمرين عند تحويلها للخارج.
- 5- محدودية توفير التمويل المحلي اللازم في معظم الدول العربية حيث أن هناك دولا عربية كثيرة تعاني من عجز مالي في تمويل مشروعات استثمارية كثيرة.¹

خامسا: المعوقات الإدارية والتنظيمية والإجرائية

- 1- تدخل حكومة البلد المضيف للمشروع بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو في نطاق ممارسة هذه الإدارة لاختصاصاتها، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة لا تنسجم مع توجهات المساهمين في المشروع. وتوضح حدة هذا الوضع بشكل خاص في المشاريع التي تساهم فيها إحدى مؤسسات القطاع العام للدول المضيفة.
- 2- تفشي الفساد الإداري والاستخفاف باعتبارات النزاهة والأمانة والرقابة الذاتية.²
- 3- تعاني معظم الدول العربية من تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر، ويرجع هذا إلى تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، مما يتسبب في إرباك المستثمر وإجهاده.
- 4- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية، مع قلة مكاتب الاستشارات وبيوت الخبرة في البلدان العربية.³

¹ - علي هادي عبد الله حدادي، مرجع سابق، ص 10.

² - صالح الحميدان: معوقات الاستثمار في الوطن العربي في ضوء تجربة الشركة العربية للاستثمار، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر: عوائق الاستثمار في الوطن العربي، البحرين، بدون ذكر السنة، ص 6.

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2002، ص 122.

المطلب الرابع: سبل تفعيل الاستثمارات العربية البينية

يمكن إيجاز أهم سبل تطوير وتفعيل الاستثمارات العربية البينية فيما يلي:

أولاً: الوسائل المقترحة على المستوى القومي

والمتمثلة أساساً فيما يلي:

- 1- التأكيد على دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تشجيع رؤوس الأموال العربية، ودورها لإقامة قاعدة بيانات استثمارية للمستثمرين العرب، ووضع خريطة للاستثمار في كل دولة من الدول العربية.
- 2- وضع آلية عمل للسوق النقدية العربية والتي من خلالها يتم تبادل رؤوس الأموال العربية.
- 3- تطوير الأسواق المالية العربية وربطها ببعضها، لتسهيل إنشاء سوق إقليمية موحدة يتم التعامل فيها بأدوات مالية عربية.
- 4- ضرورة مشاركة صناديق التنمية القطرية والقومية عبر السوق المالية العربية في الاستثمار المباشر داخل البلاد العربية.¹
- 5- إعادة هيكلة المنظمات الاقتصادية العربية للاضطلاع بالأهداف التي أنشئت من أجلها وتحقيق أغراضها وأهدافها، دون الخلط بين التوجهات السياسية وأهدافها الاقتصادية.
- 6- تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك والعمل على إنجاح مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واعتبارها الجسر الذي سيؤدي إلى إقامة مشاريع استثمارية عربية مشتركة.
- 7- العمل على تنسيق جهود الجهات المعنية بالبحث في الدول العربية من خلال مشاريع مشتركة، وورشات عمل، والربط الشبكي للمعلومات.
- 8- تطوير الهياكل المؤسسية للأسواق المالية وخاصة ما يتعلق بجانب الوساطة المالية وإتاحة الفرصة للمصارف للقيام بذلك الدور.²

¹ - سليمان بلعور، مرجع سابق، ص 140.

² - صالح صالح، مرجع سابق، ص 686.

ثانيا: الوسائل المقترحة على المستوى القطري

والتي تتركز على:

- 1- مراجعة القوانين الاقتصادية والأطر العامة للاستثمار.
- 2- توفير البنية الأساسية للاستثمار من خدمات الطرق والمواصلات والطاقة.... إلخ واعتبارها ضمن الالتزامات السياسية للدولة.
- 3- الإسراع بتشغيل البورصات العربية وأسواق المال بكفاءة عالية.
- 4- نشر الثقافة الاقتصادية والاستثمارية الفعالة.¹
- 5- الالتزام بأحكام اتفاقيات استثمار الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية وجميع الاتفاقيات المعقودة بين الدول العربية وأي تعديلات تطرأ عليها.
- 6- ضرورة توفير الاستقرار السياسي والأمني بين الدول العربية.
- 7- المستثمر العربي يحتاج إلى نوع من الشفافية ووضوح الرؤية من قبل بعض الحكومات العربية وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية وتشريع قوانين العمل وغيرها من القوانين بالإضافة إلى تخفيف القيود الإدارية وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية.
- 8- ضرورة توفير الحوافز والتسهيلات والضمانات القانونية والقضائية مثل حماية الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية، وحق التعويض، وحق التملك، وفض النزاعات وغيرها من القوانين والتشريعات التي تُخدم المناخ الاستثماري.²

¹ - فريد النجار، مرجع سابق، ص 55.

² - تشام فاروق، الاستثمارات العربية واقعا وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 48.

خلاصة :

يتكون مناخ الاستثمار من عدة مقومات مترابطة، تمثل هذه الأخيرة مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي من شأنها أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري داخل القطر المضيف.

نظرياً، يعتبر الوطن العربي من أكثر الأقاليم جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وذلك لما يتوفر عليه من موارد مالية وطبيعية وبشرية، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، إذ يحتل الوطن العربي مراتب متدنية، وهذا راجع بالأساس إلى ضعف جاذبية المناخ الاستثماري السائد في المنطقة العربية بشكل عام.

على الرغم مما توفر عليه الدول العربية من مقومات وموارد، إلا أن حركة الاستثمارات العربية البينية تبقى جد متواضعة، وتشكل نسبة ضعيفة جدا من حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج، ويرجع جل المستثمرين العرب ذلك إلى ضعف جاذبية مناخ الاستثمار في الدول العربية وبالتالي محدودية الفرص الاستثمارية المتاحة مقارنة بالدول الأخرى.

من هنا كان لزاما على الدول العربية السعي إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها، الأمر الذي ساهم في تنامي حركة الاستثمارات العربية البينية خلال السنوات الأخيرة وذلك كله من أجل بلوغ الأهداف المسطرة من قبل الدول العربية من وراء هذه الاستثمارات.

الجدول رقم (10): تدفقات الاستثمارات المباشرة البيئية العربية والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 2000 – 2010.

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
السعودية	76.80	651.40	716.90	297.30	958.00	28797.00	1649.00	6388.00	12758.00	11623.00	-	6391540
السودان	414.60	554.90	567.40	610.00	657.00	2455.00	2004.00	3339.80	4806.50	4036.00	2909.20	2235440
لبنان	350.00	225.00	650.00	850.00	1050.00	1779.80	2266.80	3342.80	2661.10	-	-	13175.50
مصر	113.00	96.50	100.40	125.50	418.00	363.10	3273.60	1874.60	2422.20	1711.70	1528.60	1202700
الإمارات	196.00	215.00	217.50	650.20	525.00	0.00	2316.00	-	3559.70	3019.00	-	1069840
الجزائر	347.50	350.00	54.60	80.40	263.30	260.55	-	476.00	5666.00	-	-	749835
المغرب	24.80	39.50	12.80	672.10	1105.40	1121.44	350.15	832.52	841.10	608.60	615.80	622427
سورية	8.70	43.50	46.50	42.50	427.20	955.40	225.00	370.00	1539.60	-	-	365830
تونس	49.10	69.10	75.00	67.40	107.30	153.76	2363.80	165.50	213.20	144.60	166.40	357516
الأردن	62.2	27.6	21.6	17.6	27.0	299.4	959.9	81.65	473.2	756.3	265.2	36899
عمان	-	-	-	-	62.60	573.31	-	2653.32	-	-	-	328923
اليمن	68.50	6.50	139.40	126.40	58.80	203.92	489.59	92.02	392.78	652.20	191.80	278191
ليبيا	80.40	85.00	82.70	102.60	23.60	300.30	246.40	302.10	31.60	47.50	-	130220
البحرين	-	217.40	159.60	191.70	274.20	-	-	-	-	-	-	84290
فلسطين	-	-	-	-	0.30	0.49	-	-	-	-	-	079
قطر	61.80	65.50	68.50	10.00	-	-	-	-	-	-	-	20580
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	7.20	5.10	-	-	1230
الاجمالي	1.817.40	2.646.90	2.912.30	3.843.60	5.957.70	37.263.49	16.504.24	20.660.38	35.369.88	22.598.90	5.677.00	15525179

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص 245.

الاستثمار الإيجابي المباشر
في الأعمال

الاستثمار الإيجابي المباشر

في الأعمال

تمهيد:

عملت الجزائر جاهدة منذ الانتقال من مرحلة التسيير المخطط للاقتصاد إلى مرحلة اقتصاد السوق على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفق بيئة معززة بمجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المحفزة والمنظمة للاستثمارات، كما قدمت ضمانات تشريعية وقانونية وحتى إدارية لحماية لرؤوس الأموال المستثمرة ورافقتها بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الجهوية والإقليمية والدولية، وذلك بغية الانفتاح أكثر وتوفير الظروف الملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا الانفتاح كان نتيجة جملة من الضغوطات الداخلية والخارجية تمثلت في:

- شح مصادر التمويل الداخلية لتمويل عملية التنمية.
 - إشكالية المديونية الداخلية والخارجية، خاصة هذه الأخيرة والتي شكلت تهديدا واضحا لسيادة الجزائر أمام غياب القدرة على الوفاء بالالتزامات.
 - تقلص إيرادات الدولة نتيجة الانهيار الذي عرفته أسعار البترول.
- وكمحاولة لتسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكن تقسيم الفصل إلى:
- المبحث الأول: القوانين الجزائرية الخاصة بالاستثمار.
 - المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر.
 - المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

المبحث الأول: القوانين الجزائرية الخاصة بالاستثمار

المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عرف الإطار القانوني والتشريعي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر العديد من التطورات والتغيرات نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الجزائر والتي يمكن إيجازها فيما يلي:
الفرع الأول: فترة الستينات.

عرفت هذه الفترة قانونين هامين للاستثمار نوردتهما فيما يلي:

أولاً: قانون الاستثمار الصادر في سنة 1963

كان هذا القانون موجهاً إلى رؤوس الأموال الأجنبية أساساً، وقد حولهم بعض الضمانات التي يستفيد منها كل المستثمرون، وبعض الضمانات خاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية.¹

1- الضمانات العامة

وهي أربعة ضمانات وتمثل فيما يلي:

أ- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية.

ب- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.

ج- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.

د- الضمان ضد نزع الملكية، وإن كان ذلك فبتعويض عادل.²

2- الضمانات الخاصة

وتتمثل فيما يلي:

أ- تكون هذه المؤسسات في وضعية تعاقدية.

ب- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة.

ج- تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز المتوسطة وطويلة الأجل.

د- تخفيض جزئي أو كلي للضريبة على المواد الأولية المستوردة.³

لم يعرف هذا القانون تطبيقاً بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته، كما أنه لم يتبع بنصوص تطبيقية، وكان غير مطابق للواقع، حيث كانت الجزائر تقوم بتأميمات في تلك الفترة (1963-1964)، وبينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقه مادامتلم تدرس الملفات التي أودعت لديها.⁴

¹ القانون رقم 277/63 الصادر في 26 جوان 1963 المتعلق بقانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لتاريخ 12 أوت 1963، المادتين 01، 02.

² المرجع نفسه، المواد: 03، 04، 05.

³ المرجع نفسه، المواد: 8، 9، 12، 14، 19، 31.

⁴ عليوشقربوع كمال: قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 6.

ثانيا: قانون الاستثمار الصادر في سنة 1966

بعد فشل قانون 1963، تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، وهذا من أجل تحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمانات الخاصة به، ويختلف هذا القانون جذريا عن القانون الأول، ويظهر ذلك من خلال المبادئ التي وضعها القانون.¹ وتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1-المبدأ الأول: الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، وانفراد الدولة بالقطاعات الحيوية.

2-المبدأ الثاني: منح الضمانات والامتيازات على النحو التالي:

أ-المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية.

ب-إمكانية تحويل الأموال والأرباح الصافية.

ج- الضمان ضد التأميم، وإذا تم ذلك فبموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض خلال 09 أشهر، يساوي التعويض القيمة الصافية للأموال المحولة إلى الدولة.²

لم يعرف هذا القانون تطبيقا على الاستثمارات الأجنبية ولكن طبق على الاستثمارات الخاصة الجزائرية فقط، كما أن هذا القانون لم يجلب المستثمرين الأجانب مثله مثل القانون السابق لسنة 1963، والسبب يعود إلى النقطتين التاليتين:

1-كانا ينصان على إمكانية التأميم

2-الفصل في النزاعات فيهما كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري.³

الفرع الثاني: فترة الثمانينات.

تميزت هذه الفترة بانتهاج استراتيجية تنمية جديدة، لتدعيم الاقتصاد الوطني وإنعاشه، وتصحيح كل أخطائه السابقة، وهذا من خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني، فتبنت مجموعة من القوانين نوردها فيما يلي:

أولا: قانون 1982

يتعلق هذا القانون بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وطرق سيرها⁴، وبذلك تكون قد رفضت وأكدت نيتها في رفض الاستثمار الأجنبي المباشر، ودخول الرأسمال الأجنبي، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة الاقتصاد، جاء هذا القانون ليحدد الإطار العام الذي يخول في نطاقه المؤسسة أو لعدة مؤسسات أجنبية بالاستثمار ويبين كيف ذلك، كما تستفيد المؤسسات الأجنبية من امتيازات جبائية ويسمح لها بتحويل أرباحها إلى بلدها الأصلي.

¹ الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتعلق بقانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 120، المادة 01.

² المرجع نفسه، المواد: 02، 05، 14، 16.

³ عليوشقربوع كمال، مرجع سابق، ص، ص. 9، 10.

⁴ القانون رقم 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصادية وطرق سيرها.

رغم كل مميزاته فشل هذا القانون نتيجة تفشي ظاهرة البيروقراطية التي حالت دون التوسع في المشاريع الاستثمارية الخاصة.

ثانيا: قانون 1986

في هذه الفترة واجه الاقتصاد الوطني أزمة حادة، وهي انخيار أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار، وبالتالي تدهورت إيرادات الصادرات النقدية، كذلك تفاقم الديون الخارجية، وارتفاع نسبة التضخم، في ظل هذه الأوضاع الصعبة، قامت الدولة بتعديلات على قانون 82-13، وإصداره في شكل قانون جديد هو 86-13 أقرت فيه تفضيل الاستثمار من خلال مشاركة رأس المال الأجنبي مع المؤسسة العمومية في حد أقصى 49%، وقد منح امتيازات عديدة للمستثمر الأجنبي أهمها :

1- ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية.

2- تحفيظات وتسهيلات جبائية.

3- رفع أو تخفيض رأسمال الشركة المختلطة حسب اللزوم والحاجة.

4- المشاركة في التسيير.¹

ثالثا: قانون 1988

في هذه السنة تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، خلافا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، وفي هذه السنة أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين المتعلقة بتنظيم الاستثمار وكانت تهتم بما يلي:

1- توجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية.²

2- تنظيم صناديق المساهمة.³

3- القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.⁴

4- توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.⁵

¹ القانون رقم 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986، مكمل ومعدل للقانون 13/82، المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصاد وطرق سيرها.

² القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

³ القانون رقم 03/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضمن صناديق المساهمة وكيفية عملها.

⁴ القانون رقم 04/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضمن القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

⁵ القانون رقم 25/88 المؤرخ في 25 أوت 1988، المتعلق بتحديد الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

الفرع الثالث: الفترة من تسعينيات القرن الماضي إلى اليوم

نظرا لتدني عائدات البترول نتيجة لانخفاض الأسعار في سنة 1986، وارتفاع خدمة الدين الخارجي والعجز الداخلي، قامت الجزائر منذ 1990¹ بإدخال تعديلات مكثفة من أجل إنعاش الاقتصاد. ففي سنة 1990 تم إصدار قانون النقد والقروض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 الذي حول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية وإلغاء الأحكام المتعلقة بالملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراء المصادرة، ثم تلت ذلك قوانين أخرى متعلقة بالاستثمار.

أولا: قانون الاستثمار لسنة 1993

يتمثل هذا القانون في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والذي أصبح بموجبه مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا، ويعتبر بمثابة بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري، حيث جاء هذا القانون في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها، بالإضافة إلى ضمان ثبات النظام الجبائي الذي يحمي المستثمر من كل التعديلات التي تؤدي إلى المساس بالامتيازات التي تم الحصول عليها في إطار هذا القانون. كما يضمن هذا القانون طرح الخلافات والنزاعات بين الحكومة الجزائرية والمستثمر الأجنبي للتحكيم أمام السلطات القضائية المختصة.²

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 2001

يعتبر الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 12-93 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993 من أهم القوانين التي يتركز عليها الاستثمار الأجنبي في الجزائر، ويشمل مفهوم الاستثمار في إطار الأمر المذكور اقتناء أصول في مجال استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاجية أو إعادة هيكلة وتأهيل رأس مال المؤسسات العامة والمساهمة فيه، كما يشمل المفهوم

¹. القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بقانون النقد والقروض، الجريدة الرسمية، العدد 44.

². سعدي يحيى، مرجع سابق، ص. 180، 181.

الجديد عمليات الخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في إطار منح الامتيازات أو الرخصة، والجديد في هذا التشريع الآتي:

- 1- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- 2- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.
- 3- إنشاء شبك موحد (لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI)
- 4- تقديم ANDI كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار.
- 5- التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها خلال فترة الإعفاء من بعض الضرائب والرسوم.¹

ثالثا: قانون الاستثمار لسنة 2006

جاء معدلا ومتمما للأمر 01-03 بإدخال التعديلات التالية:

- 1- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين وخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوما إلى 72 ساعة.
 - 2- تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب، عكس ما كان في السابق فقد كانت محددة وموحدة لكل المشاريع.
 - 3- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار.
 - 4- مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة، والموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة.
- وبالموازاة مع إصدار التشريعات والسعي لتعديلها وتحسينها وإنشاء الهيئات المشرفة على عملية الاستثمار، فقد تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، منها المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمارات والتي بلغت 42 اتفاقية مع نهاية عام 2006، أما الاتفاقيات الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي فقد بلغت 24 اتفاقية.²

¹ صالح صالح، مرجع سابق، ص.ص. 90، 91.

² حمزة بن حافظ: دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998/2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص.ص. 149، 150.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار بالجزائر

في مجال تدعيم الإطار القانوني للاستثمار تم إنشاء هيكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار. وفي هذا الإطار وبناء على المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 تم إنشاء:

أولا: وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI)

التي تحولت بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وهي تتولى المهام التالية:

- 1- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
 - 2- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
 - 3- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة اللامركزية.
 - 4- تسير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
 - 5- تسير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار.
 - 6- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
 - 7- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.¹
- ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

هو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، ويضطلع بالمهام التالية:

- 1- صياغة استراتيجية وأولويات الاستثمار.
- 2- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- 3- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.
- 4- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.²

¹ منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الموقع الإلكتروني: www.ANDI.DZ

² KPMG, Guide investor en Algeria, Alger, 2006, P.P. 61,62.

ثالثا: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار (MDCGCPPI)

تضطلع بالمهام التالية:

1- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة.

2- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

رابعا: الشباييك الوحيدة اللامركزية

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب

تم إنشاء الشباييك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني وتشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية.¹

خامسا: صندوق دعم الاستثمار

من أجل دعم الاستثمار تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمار قصد التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا

الممنوحة للاستثمارات ولاسيما منها النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، مثل

تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرق.²

المطلب الثالث: الحوافز الممنوحة للاستثمار في الجزائر

تجدر الإشارة إلى أن التشريع الجزائري حدد نظامين يمكن أن يخضع لهما المستثمر، أولهما نظام عام يشمل

كافة المستثمرين ونظام استثنائي يشمل الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من

الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

أولا: الحوافز المقدمة تحت عنوان النظام العام

زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الاستثمارات

الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار

منح الامتياز و/ أو الرخصة من المزايا التالية:

¹ منصور زين: " واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "، في: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، بدون ذكر تاريخ النشر، ص 135.

² ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 129.

1- خلال مرحلة الإنجاز

- أ- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ب- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ج- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.¹

2- خلال مرحلة الاستغلال: وهذا لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع

أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ثانيا: الحوافز المقدمة تحت عنوان النظام الاستثنائي

تتمثل فيما يلي:

1- خلال مرحلة الانجاز: لمدة أقصاها 5 سنوات

- أ- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- ب- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- ج- تكفل الدولة كليا أو جزئيا بالمصاريف، بعد تقييمها من طرف ANDI فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- د- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.
- هـ- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2- خلال مرحلة الاستغلال: ولمدة أقصاها عشر سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع

أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.

ب- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار²

¹. الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، 2007، المواد 01، 02، 09.

². الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، 2007، المواد 09، 10، 11، 12.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر

تسعى الجزائر بكل ما أوتيت من قوة في الآونة الأخيرة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة فيما يخص سن القوانين والتشريعات وإزالة العراقيل الإدارية والبيروقراطية، وتقديم الحوافز والضمانات اللازمة لذلك، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى المؤهلات الخاصة بالجزائر والجهود الترويجية التي قامت بها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مؤهلات الجزائر في استقطاب الاستثمار

تمتلك الجزائر بالعديد من المؤهلات التي هي بمثابة مقومات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: الموقع

الجزائر بلد إفريقي متوسطي، يتربع على مساحة تقدر ب: 2381741 كلم² وساحل طوله 1200 كلم وله حدود مشتركة مع كل دولاتحاد المغرب العربي (تونس، ليبيا، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا) ومع دولتين من الساحل الإفريقي هما: مالي والنيجر، وبفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجيوشساعة مساحتها فالجزائر هي الدولة الثانية بين بلدان العالم العربي من حيث المساحة والثانية* على الصعيدالإفريقيبعدالسودان.

ويوجد ثلاث مجموعات مختلفة من التضاريس تتقاسم مساحة الجزائر وهي: السلسلة التلية في الشمال ب: 4% من مساحة الجزائر والهضاب العليا والتي تمثل 9% من المساحة الإجمالية ثم الصحراء بنسبة 87% من مساحة البلاد، وتتوفر الجزائر على مناخ متوسطي يعرف بشمس ساطعة طوال السنة وشتاء دافئ.

كما تتميز الجزائر بكونها الملتقى الأفضل لثلاث عوالم (متوسطي، عربي، إفريقي)، بالإضافة إلى احتوائها على مواقعأثرية رائعة الجمال تعود إلى الحقبة الرومانية والفينيقية، حيث تم تصنيف سبعة مواقع منها ضمن التراث العالمي الذي تشرف عليه منظمة اليونسكو.¹

* أصبحت الأولى عربيا وإفريقيا من حيث المساحة بعد انقسام السودان إلى شمال وجنوب.

¹.KPMG, opcit, p, p10,11.

ثانيا: عدد السكان

يبلغ عدد سكان الجزائر حوالي 38 مليون نسمة سنة 2008، بمعدل نمو يقارب 1.5% سنويا مما يجعل الاستهلاك كبير.

ثالثا: الموارد الطبيعية

1- الموارد المائية: تمتلك الجزائر مخزونا هائلا من الموارد المائية، إذ يوجد في الجزائر 53 سدا و 5 سدود في طور الانجاز، في حين يبلغ حجم المياه المعبئة في السدود أواخر 2007 حوالي 19 مليار مكعب، هذا بالإضافة إلى المياه الجوفية والمقدرة بأكثر من 60 ألف مليار م³.

2- الموارد الطاقوية: تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا في الاحتياطي العالمي للنفط والمرتبة 18 عالميا من حيث الإنتاج والمرتبة 12 من حيث التصدير، في حين تحتل المرتبة 5 في إنتاج الغاز الطبيعي والثالثة عالميا في تصديره بعد كل من روسيا وكندا، وبهذا تعد الجزائر الأولى طاقويا بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، إذ تعد الجزائر ثالث ممول للاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي ورابع ممول له بالموارد الطاقوية ككل.

3- الطاقة الكهربائية: تبلغ نسبة التغطية بالكهرباء حوالي 95% من التراب الوطني ويبلغ إنتاج الكهرباء أكثر من 1200 ميغاواط.¹

رابعا: الهياكل القاعدية

لا يمكن برمجة أي نشاط تنموي، دون توفير الهياكل التي على أساسها يقوم هذا النشاط وتحقيق أهدافه، وقد أوضح البنك العالمي ذلك حينما أكد بأن الاستثمار في 1% في القاعدة الهيكلية لأي بلد سيترتب عنه زيادة مماثلة في ناتجه الخام، لذلك كان حرص الجزائر واضحا في ترقية بيئة الاستثمار من خلال تحسين هياكلها القاعدية وتطوير إمكانياتها ويمكن عرض أهم هذه الهياكل التي تمتلكها الجزائر على النحو التالي:

1- المناطق الصناعية: فيما يتعلق بالمناطق الصناعية، تتابع الجزائر ما بدأتها منذ 1970 في بناء المناطق الصناعية وإعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف أرجاء الجزائر، حيث شقت الطرق والشوارع العريضة لتحسين المواصلات، كما أمنت مصادر الطاقة للمناطق الصناعية وزودتها بمختلف وسائل الاتصال، وتم تشييد المرفئ والمطارات لتسهيل نقل المواد المصدرة والمستوردة، ورصدت الحكومة مبالغ مالية لإعادة تهيئة المناطق الصناعية وإنشاء مجمعات جهوية تتكفل بتسيير المناطق الصناعية وفق

¹. لعربي أحمد بلخير، مرجع سابق، ص 110.

هيكلية جديدة في محاولة لدرء النقائص المسجلة. وخصت 36 منطقة صناعية بكلفة إجمالية تقدر ب 1.9 مليار دينار جزائري، أضيفت لعمليات شملت 47 منطقة صناعية بكلفة فاقت 8 مليار دينار جزائري، مع الإشارة أن الجزائر تتضمن 726 منطقة صناعية ومنطقة نشاط على مساحة إجمالية تتجاوز 15 ألف هكتار.

2- وسائل المواصلات

أ- الطرقات: لا تزال شبكة الطرقات السريعة جد ضعيفة ببعض المئات من الكيلومترات فقط، حيث تبلغ 640 كلم. مما دفع بالسلطات العمومية إلى التسريع في إنجاز الطريق السريع شرق-غرب الذي يتوقع أن يغطي 2000 كلم. في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع وهي الأكثر كثافة في إفريقيا ب 107324 كلم بمعدل 3.7 كلم لكل 1000 ساكن، بينما يبلغ طول الطرق غير المعبدة 32344 كلم.

ب- النقل بالسكك الحديدية: تغطي السكك الحديدية الجزء الأكبر من البلاد، حيث يبلغ طول هذه الشبكة 4500 كلم وأكثر من 200 محطة تجارية نشطة.¹

ج- المطارات: يوجد في الجزائر أكثر من 35 مطار دولي بمعايير عالمية.

ذ- الموانئ: يوجد في الجزائر 13 ميناء منها 9 لمختلف السلع و4 مخصصة للمحروقات، فميناء الجزائر وحده مثلاً يستقبل 30% من السلع المستوردة وأكثر من 70% من الحاويات، هذا وقد أسندت مهمة تسيير ميناء الجزائر إلى شركة موانئ دبي العالمية.²

3- وسائل الاتصالات: يعرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ ثلاث سنوات تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000، الذي ألغى الاحتكار العمومي في المجال، وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات وهو ما سمح لمعاملين خواص وأحانِب بالاستثمار في القطاع. ومنجهة أخرى تأسست سلطة ضبط للبريد والاتصالات تسهر على احترام التطبيق الصارم للقانون وتضمن المنافسة الشريفة بين مختلف المتعاملين في القطاع. كما حدد قانون 5 أوت 2000 المتعلق بالاتصالات، ثلاثة أنظمة للاستثمار في هذا القطاع هي: الرخصة، التصريح، الإعلان البسيط. وهذا ما سمح بدخول متعاملين جديدين تسببوا في ثورة حقيقية في مجال الاتصالات الهاتفية في الجزائر. بالإضافة إلى أن درجة الاختراق الهاتفية عرفت توسعا معتبرا، حيث انتقلت الكثافة الهاتفية من أقل من 5% سنة 2002 إلى 34% سنة 2005.³

¹. سعدي يحيى، مرجع سابق، ص.ص. 193، 194.

². لعري أحمد بلخير، مرجع سابق، ص. 109.

³. KPMG, opcit, p, p 21,22.

خامسا: المحيط التقني

تبلغ نسبة المتعلمين نحو 70% من السكان، كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة ومعلوماتية مختلفة.¹

المطلب الثاني: الجهود الترويجية للاستثمار في الجزائر

تعد جهود الترويج التي تضطلع بها حكومات الدول ضمن أهم مكونات واستراتيجيات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي دول العالم والدول العربية ومن بينها الجزائر تقع تلك المسؤولية بالدرجة الأولى على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار وإن كانت تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية، إلا أن هيئة تشجيع الاستثمار تضطلع بمسؤولية رسم وتحسين ملامح صورة متكاملة للاقتصاد، وتتركز غايتها الأساسية في زيادة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتستخدم في سبيل تحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات نذكر منها:²

أولا: الموقع الشبكي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نظرا للدور المتزايد والأهمية البالغة التي تعرفها المواقع الشبكية على المستويين الإقليمي والعالمي في الترويج للاستثمار، كان لزاما ومن الضروري أن تقوم الجزائر بتطوير الموقع الشبكي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (www.andi.dz) باعتباره من أهم التقنيات الحديثة للترويج للاستثمار والتي يمكن استخدامها بصورة مباشرة وسريعة، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات منها:

1- أول وسيلة يلجأ إليها المستثمر للتعرف على الدولة المضيفة.

2- من أقل الوسائل تكلفة مقارنة بالوسائل الأخرى.

3- من أكثر الوسائل فعالية في نشر البيانات والمعلومات.

وعليه فإن موقع الوكالة على شبكة الانترنت يحتوي على العديد من المزايا التي يمكن أن تساعد في الترويج للاستثمار في الجزائر كونه يوفر ما يلي:

1- تقديم موجز عام للجزائر (الموارد الطبيعية، السكان ومعدل النمو، المناخ... الخ)

2- يقدم نشرة فصلية عن حجم وتوزيع الاستثمار في الجزائر (إحصائيات عن كل ثلاثي تخص الاستثمار في كل ولاية موزعة حسب القطاعات).

¹. تشام فاروق، مرجع سابق، ص 21.

². المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات (2010)، مرجع سابق، ص 104.

3- كما يتيح الموقع إمكانية تحميل نماذج للتصريح بالاستثمار في الجزائر، وكذا دليل يساعد على الاستثمار في الجزائر ويلخص كل الإجراءات وشكليات الاستثمار في الجزائر وفق آخر المستجدات¹.

ثانيا: الملتقيات الدولية بشأن فرص الاستثمار

إن إقامة الملتقيات الدولية للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة يعد من بين أنجح الأساليب للترويج للاستثمار في الدولة، ولهذا قامت الجزائر بالمشاركة وبعقد العديد من المؤتمرات نذكر منها:

1- مؤتمر البحرين في الأول من ديسمبر سنة 1998: كان أول مؤتمر بشأن فرص الاستثمار في الجزائر، والذي انتهى بمجموعة من الأسئلة الجادة من قبل المستثمرين تضمنت استفسارات عن متطلبات تأسيس المصارف، تشريعات العمل، طاقة الموانئ... الخ. الأمر الذي يعد دليلا على نية المستثمرين في القدوم إلى الجزائر، وعليه فإن المؤتمر حقق الهدف المرجو منه².

2- الملتقى الدولي الثاني للاستثمار خلال الفترة 11-12 جوان 2000 بهدف إطلاع رجال الأعمال والمستثمرين العرب والأجانب على التطورات الإيجابية في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتجارة في الجزائر وفرص الاستثمار بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية³.

3- خلال سنة 2002 قامت الجزائر بعقد حوالي 24 ملتقى داخل البلاد بهدف الترويج للاستثمار في البلاد، بالإضافة إلى استعراض مجالات أخرى منها إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة، كما شاركت في ثلاث ملتقيات في فرنسا والبحرين بهدف الترويج للاستثمار في الجزائر، كما قامت الدولة ممثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ورجال أعمال جزائريين بزيارتين لكل من تركيا وفرنسا وزيارة لكل من ليبيا وألمانيا وإيطاليا⁴.

4- المؤتمر العاشر لرجال الأعمال العرب خلال الفترة 18-19 نوفمبر 2006 تحت شعار "الجزائر ملتقى الاستثمار العربي" نظم لأول مرة في الجزائر بحضور أكثر من 350 رجل أعمال ومستثمر عربي يمثلون 15 دولة عربية، حيث عرف هذا المؤتمر عرض العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف المجالات لتشمل: قطاع السياحة، البنوك، التأمين، الزراعة، الأشغال العمومية، السكن، الصحة والتجارة... الخ⁵.

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الموقع <http://www.andi.dz>، تاريخ التصفح 2013/03/15. على الساعة 15:30.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات: نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، 2000، ص95.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت، 2000، ص112.

⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت، 2002، ص83.

⁵ لعربي أحمد بلخير، مرجع سابق، ص118.

5- خلال العام 2009 انتهت الجزائر من إنشاء منطقة صناعية بـ برج بوعريـرج يتم تأهيلها لاحتضان مشاريع استثمارية، كما يجرى العمل على إنشاء مناطق صناعية جديدة بتمويل حكومي، بالإضافة إلى عرض عدد كبير من فرص الاستثمار في إطار خطة استثمارية ضخمة قيمتها 286 مليار دولار.¹

ثالثا: توقيع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

لقد قامت الجزائر بالتوقيع والتصديق على العديد من الاتفاقيات التي تخص تجنب الازدواج الضريبي مع عدد من الدول الأجنبية والعربية، وذلك لتشجيع استقطاب رؤوس الأموال. كما هو موضح في الجدول رقم (11)

الجدول رقم(11): اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الموقعة بين الجزائر وبعض الدول

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ المصادقة	صدورها في الجريدة الرسمية
جنوب إفريقيا	1998/04/28	2000/05/07	رقم 26- سنة 2000
النرويج	2003/06/17	2005/05/28	رقم 38- سنة 2005
كندا	1998/02/22	2000/11/16	رقم 68- سنة 2000
اسبانيا	2002/10/07	2005/06/23	رقم 45- سنة 2005
فرنسا	1999/10/17	2002/04/07	رقم 24- سنة 2002
البحرين	1998/10/25	2003/08/14	رقم 50 - سنة 2003
تركيا	1994/08/02	1995/17/15	رقم 37 - سنة 1995
تونس	1985/12/09	1985/06/11	رقم 26- سنة 1985

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2010)، مرجع سابق، ص 108.

رقم 41- سنة 1990	1989/09/26	1988/06/19	ليبيا
رقم 44 - سنة 1990	1990/12/22	1990/01/25	المغرب
رقم 19 - سنة 2001	2001/03/29	1997/09/14	سوريا

Source: KPMG, Guide investir en Algérie, Alger, 2010, p 216.

من خلال الجدول رقم (11) يتضح أن الجزائر وقعت على العديد من الاتفاقيات مع دول الاتحاد الأوروبي كونه الشريك الاقتصادي الأول بالنسبة إلى الجزائر، في حين أن الجزائر وقعت على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع دول المغرب العربي بحكم التقارب الجغرافي وكذا محاولة هذه الدول بما فيها الجزائر التأسيس لقيام كتلة اقتصادي يتمثل في اتحاد المغرب العربي، كما وقعت على العديد من الاتفاقيات مع دول أخرى كجنوب إفريقيا، النرويج، أوكرانيا... الخ، وذلك بغية اجتذاب رؤوس الأموال من هذه الدول.

المبحث الثالث: أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواطاً كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً جيداً لمعرفة مدته تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في كل بلد، لذلك يمكن أن ندرج بعض الإحصائيات حول مستويات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومقارنتها ببعض البلدان الأخرى.

الفرع الأول: تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2000-2010)

من خلال تحليل تدفقات الاستثمارات الواردة إلى الدول الثلاث خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية عام 2010 يتضح ضعف حصة هذه الدول بالنسبة لإجمالي التدفقات الواردة للمنطقة العربية مع تسجيل تباين في وتيرة تطورها، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (12)

الفصل الثاني:-----الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم (12): تطور التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة (2000-2010)

مليون دولار أمريكي.

السنة البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662	2646	2540	2291
تونس	779	487	821	584	639	783	3308	1616	2758	1688	1513
المغرب	422	2808	481	2314	895	1653	2450	2803	2487	1952	1304
إجمالي الدول العربية	6056	9418	8476	15101	25245	47600	70453	81328	96908	86289	66201
الدول النامية	256465	214696	176063	183912	291919	330130	434366	564930	630013	478349	573568
العالم	1401466	825280	628114	565739	732397	985796	1459133	2099973	1770873	1114189	1243671
حصة الدول العربية عالميا	0.4	1.1	1.3	2.7	3.4	4.8	4.8	3.9	5.5	7.7	5.32

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: UNCTAD, Wir, 2011, P 187، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص 247. من خلال الجدول رقم(12) يتضح ما يلي:

بالنسبة للجزائر: تميزت الفترة الممتدة من 2001 إلى 2005 بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجاوزت عتبة المليار دولار سنوات 2000، 2001، 2005، ويشير تقرير الأونكتاد حول الاستثمار في العالم أن الجزائر قد احتلت المرتبة الثالثة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002 ويرجع التقرير أسباب الانتعاش الملحوظ في مناخ الاستثمار إلى:

- 1 - الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية.
- 2 - بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسباتالهندية.¹

¹. ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص5.

الفصل الثاني: ----- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 فيلاحظ أن سنة 2008 سجلت أعلى مبلغ للتدفقات الواردة، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 ارتفاعاً طفيفاً في وقت سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعاً محسوساً على المستوى العالمي، ثم انخفضت في سنة 2010 وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر.¹ ويمكن إبراز تحسن ترتيب الجزائر من بين دول العالم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة رغم الأزمة الاقتصادية العالمية والتي أثرت بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من خلال الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13): ترتيب الجزائر ضمن بعض دول العالم فيما يخص استقطاب الاستثمار

الأجنبي المباشر.

السنوات البلد	2007	2008	2009
بوركينافاسو	67	111	72
بريطانيا	51	78	73
أوزباكستان	94	96	74
السلفادور	43	76	75
الصين	102	94	76
الجزائر	127	113	77
بوتسوانا	80	68	78
جنوب إفريقيا	113	80	79
إسرائيل	63	54	80
سويسرا	19	121	81
أستراليا	35	91	82

المصدر: محمد داودي: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العاشر حول " التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بيروت، لبنان، أبريل 2011، ص 10.

¹. شريط كمال، مرجع سابق، ص، ص. 269، 270.

بالنسبة لتونس: عرفت التدفقات الواردة تذبذبا من حيث تغيراتها خلال هذه الفترة (2000-2010) حيث سجلت سنة 2006 أعلى قيمة من هذه التدفقات قدرت ب: 3308 مليون دولار، لتتخف في سنة 2010 إلى 1513 مليون دولار.

بالنسبة للمغرب: تتميز التدفقات الاستثمارية الواردة بوتيرتين مختلفتين، وتيرة متزايدة قبل الأزمة المالية العالمية وتيرة متناقصة بعد الأزمة، حيث انخفضت في ثلاث سنوات متتالية هي: 2008، 2009 وفي سنة 2010 نزلت إلى أدنى مستوياتها، رغم عودة الانتعاش للاستثمارات العالمية بمعدل (4.95%)¹.

¹. المرجع نفسه، ص270.

الفصل الثاني:-----الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، والجدول رقم (14) يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال السنوات (2006-2007-2009)

الجدول رقم (14): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال السنوات (2006-2007-2009)

الوحدة: مليون أورو

السنة	الدولة	عدد المشاريع	القطاع	المبلغ الإجمالي
2006	مصر	05	اتصالات، إنتاج الإسمت، بتر وكيمويات	1362
	الولايات المتحدة	11	طاقة، بنوك، عقارات، هندسة...الخ	390.6
	فرنسا	29	صناعة غذائية، صناعة الملابس...الخ	229.5
	الإمارات	03	بنوك، تجارة، عقارات، سياحة...الخ	127
2007	الإمارات العربية	01	عقارات، صناعة الألمنيوم (شراكة مع سونا طراك)	5481
	مصر	01	صناعة الحديد والصلب	1250
	فرنسا	02	طاقة، غاز وبترو	1096
2009	فرنسا	14	طاقة، بنوك، تأمينات	2892.8
	الولايات المتحدة	05	طاقة، صناعة غذائية، بنوك، تأمينات	867.9
	الكويت	02	بنوك	92.3

المصدر: لعربي أحمد بلخير: دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية بالإشارة إلى الجزائر 1990 - 2009، رسالة شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغيرادية، الجزائر، 2010-2011، ص 123.

من خلال الجدول رقم (14) يتضح ما يلي:

بلغت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر أكثر من 4.21 مليون أورو خلال الفترة 2006-2009 وذلك من خلال عدة مشاريع استثمارية قدر عددها بحوالي 29 مشروع سنة 2006 ومشروعين خلال سنة 2007 و14 مشروع سنة 2009 توزعت على عدة قطاعات منها الصناعة الغذائية، البنوك، إلى غير ذلك من الأنشطة كصناعة الملابس، إنتاج الكهرباء...الخ.

في حين تركزت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر بصورة كبيرة في قطاع المحروقات من خلال عدة مشاريع استثمارية قدر عددها بحوالي 11 مشروع بقيمة 390.6 مليون أورو لسنة 2006 و 5 مشاريع بقيمة 867.9 مليون أورو لسنة 2009.

أما من جانب الدول العربية فقد تصدرت مصر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر بقيمة إجمالية قدرت بحوالي 2.61 مليار أورو توزعت على كل من الاتصالات، صناعة الإسمنت... الخ. في حين تركزت الاستثمارات الإماراتية في كل من البنوك، العقارات، السياحة... الخ بقيمة إجمالية قدرت بحوالي 127 مليون أورو لسنة 2006.

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث تحتل كل من الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية والنقل مكانة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لأنها القطاعات الأكثر مردودية وفائدة وتهيئة. حيث قدرت عدد المشاريع الأجنبية الموجهة لهذه القطاعات من أصل 451 مشروع أجنبي على التوالي: 257 مشروع بالنسبة لقطاع الصناعة ويضم المحروقات، 85 مشروع بالنسبة لقطاع الخدمات، 70 مشروع بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية و 16 مشروع استثماري أجنبي بالنسبة لقطاع النقل أي ما يمثل النسب التالية: 56.98%، 18.85%، 15.52%، 3.55% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية و 43.88%، 26.72%، 1.94%، 0.43% من قيمة 451 مشروع أجنبي.

أولاً: القطاع الصناعي

يضم المحروقات التي تعد مجالاً من أهم مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ولا يزال القطاع يجلب إليه عدد من الشركات الأجنبية في مجال البحث والتنقيب والاستغلال... الخ مثل شركة ELF، هذا بالإضافة إلى الشركات الأخرى التي تعمل حالياً في مختلف أنشطة قطاع المحروقات مثل بريتيش بتروليوم BP وSHELL البريطانية... الخ

كما أن قطاع الصناعة يضم أيضاً مجالات حيوية ومهمة ومرجحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت عدداً من الشركات الأجنبية مثل شركة غلاكسو سميث كلاين البريطانية والتي تتطلع أن تكون رائدة في سوق الأدوية الجزائري وذلك من خلال العديد من التخصصات.¹

¹ . نسين برجي ومبارك بوعشة: " الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر "، في: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والثلاثون، الجزائر، 2012، ص. 68.

ويضم قطاع الصناعة كذلك المشاريع المتعلقة بتحلية 1.5 مليون م³ يوميا من ماء البحر، ويعرف السوق تنافسية كبيرة بين عدد من الشركات الأجنبية لكن الملاحظ هو الحضور الكبير للشركات الإسبانية مثل: الكونسورتيوم " جيدا " le Consortium Geida والذي يضم أربع شركات إسبانية هي: COBRA، SADYT، BESESA، CODESA والتي أنشأت سنة 2004، حيث اشترك هذا التمرکز مع الشركة الجزائرية للطاقة AEC من أجل إنتاج الماء الخالي من الملح وذلك بمنطقتين من بينهما سكيكدة.

ثانيا: قطاع البناء والأشغال العمومية

فيما يخص هذا القطاع فإن سوق الإسمنت يشهد حضورا كبيرا للشركات العربية، خاصة بعد أن ارتفع الطلب المحلي على الإسمنت إلى 13 مليون طن خلال سنة 2005 والمتوقع أن يصل إلى 17 مليون طن خلال سنة 2010 نتيجة لما يتطلبه المشروعين الكبيرين المتعلقين بإنجاز الطريق السريع شرق-غرب والسكك الحديدية، حيث أن الشركات الوطنية لا توفر إلا 8 مليون طن من الإسمنت و2.5 مليون طن تتوفر عن طريق الاستيراد، ونتيجة للنقص في تغطية الطلب في السوق أنشأ المجمع أوراسكوم للبناء الصناعي المصري الشركة الجزائرية للإسمنت والتي تستطيع أن توفر 4 مليون طن من الإسمنت للسوق المحلي، بالإضافة إلى استثمار مجمع فرعون le Groupe pharaon السعودي الذي اشترى 10% من رأسمال المؤسسة العمومية للإسمنت في بني صاف ويتوقع أن تزيد من الإنتاج ب: 1 مليون طن.

ثالثا: باقي القطاعات

من جهتها لم تحظ قطاعات النقل، السياحة، الزراعة، الصحة والاتصالات بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها، فقطاع النقل لم يسجل سوى 33 مشروع من أصل 690 مشروع أجنبي مباشر أي بنسبة 4.78% من إجمالي عدد المشاريع وبقيمة تقدر ب: 12531 مليون دينار جزائري. وفيما يخص قطاعات السياحة، الزراعة، الصحة والاتصالات فقد تحصلت كل منها على 08،11، 01،03 مشروع على التوالي من المشروعات المنجزة خلال الفترة 2002-2011 أي ما يمثل نسبة 2.44% وبقيمة 481321 مليون دينار جزائري بالنسبة لقطاع السياحة، 1.77% وبقيمة 6533 مليون دينار جزائري بالنسبة لقطاع الزراعة، 0.67% وبقيمة 8589 مليون دينار جزائري بالنسبة لقطاع الصحة، و0.22% وبقيمة 88500 مليون دينار جزائري بالنسبة لقطاع الاتصالات. وتعتبر هذه النسب قليلة جدا مقابل الفرص المتاحة في هذه القطاعات.¹

¹. المرجع نفسه، ص69.

الفرع الرابع: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر

على الرغم من التواضع النسبي لحجم الاستثمارات الجزائرية بالخارج إلا أنها تبقى من أهم التدفقات المالية في إفريقيا، وقد تم تصنيفها في المركز الخامس بعد كل من المغرب، مصر، ليبيا وجنوب إفريقيا، وتعتبر سونا طراكوفروعا أهم المستثمرين بالخارج.¹ ويمكن توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2010 من خلال الجدول رقم (15).

الجدول رقم (15): حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر للفترة (2010-2000)

مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التدفق	18	9	100	14	258	23	35	295	318	309	220

المصدر: بالاعتماد على البيانات الواردة في: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية(2010)، ص 248. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2011)، ص 104.

من خلال معطيات الجدول رقم (15) يتبين أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2010-2000) في ارتفاع مستمر رغم محدوديته، حيث يعبر هذا الوضع عن تأخر انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاديات الأخرى، فضلا عن صعوبة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية بسبب حدة المنافسة وعدم جاهزية الاستثمارات المحلية للمنافسة على المستوى الدولي. حيث كان يمثل 258 مليون دولار سنة 2004، ثم انخفضت التدفقات إلى 23 مليون دولار في السنة الموالية (2005)، ثم عادت إلى الارتفاع في سنة 2007 إلى 295 مليون دولار. ثم إلى 318 مليون دولار في سنة 2008، لتعود إلى الانخفاض مجددا خلال عامي 2009 و2010 إلى 309 مليون دولار و220 مليون دولار على التوالي، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في الجزائر إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة العالمية.²

¹ . UNCTAD, World investment Report 2010, p125.

² . المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2010)، مرجع سابق، ص73.

المطلب الثاني: نصيب الجزائر من الاستثمارات العربية

بلغ إجمالي الاستثمارات المباشرة العربية البينية المتدفقة إلى الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 7.5 مليار دولار، أما نصيب الجزائر من الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها خلال سنة 2008 فيقدر بحوالي 5.7 مليار دولار وهي قيمة معتبرة مقارنة بسنة 2005 حيث بلغت 260.6 مليون دولار، حيث تحصلت الجزائر على المرتبة السادسة، بعد كل من السعودية التي تصدرت الدول المضيفة للاستثمارات العربية باستثمارات إجمالية للفترة بلغت 63.9 مليار دولار، يليها السودان بحوالي 22.4 مليار دولار، ثم لبنان بحوالي 13.2 مليار دولار، ثم مصر بحوالي 12 مليار دولار، ثم الإمارات بحوالي 10.7 مليار دولار. وشكلت الدول الستة نحو 83.52% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2000-2010) البالغة نحو 155.25 مليار دولار.¹

أما بالنسبة للدول العربية المستثمرة في الجزائر فسيتم عرضها من خلال بيانات الجدول رقم (16).

الجدول رقم (16): حجم الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر سنة 2008.

مليون دولار

الدول	الإمارات	مصر	سلطنة عمان	السعودية	المغرب	ليبيا	الأردن	سورية	تونس	غير مصنفة	الإجمالي
التدفق	73.0	3012.0	2490.0	24.0	1.0	4.0	6.0	4.0	22.0	30.0	566.0
النسبة	1.29	53.16	43.95	0.42	0.01	0.07	0.11	0.07	0.39	0.53	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008، ص 214.

من خلال بيانات الجدول يلاحظ أن أكبر نصيب من الاستثمارات العربية البينية المتدفقة إلى الجزائر خلال سنة 2008 حققته مصر، حيث بلغت حصتها من إجمالي هذه الاستثمارات 53.16%، ثم تليها سلطنة عمان بنسبة 43.95%، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب الإمارات بحصة بلغت 1.29% من الإجمالي.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار في الجزائر

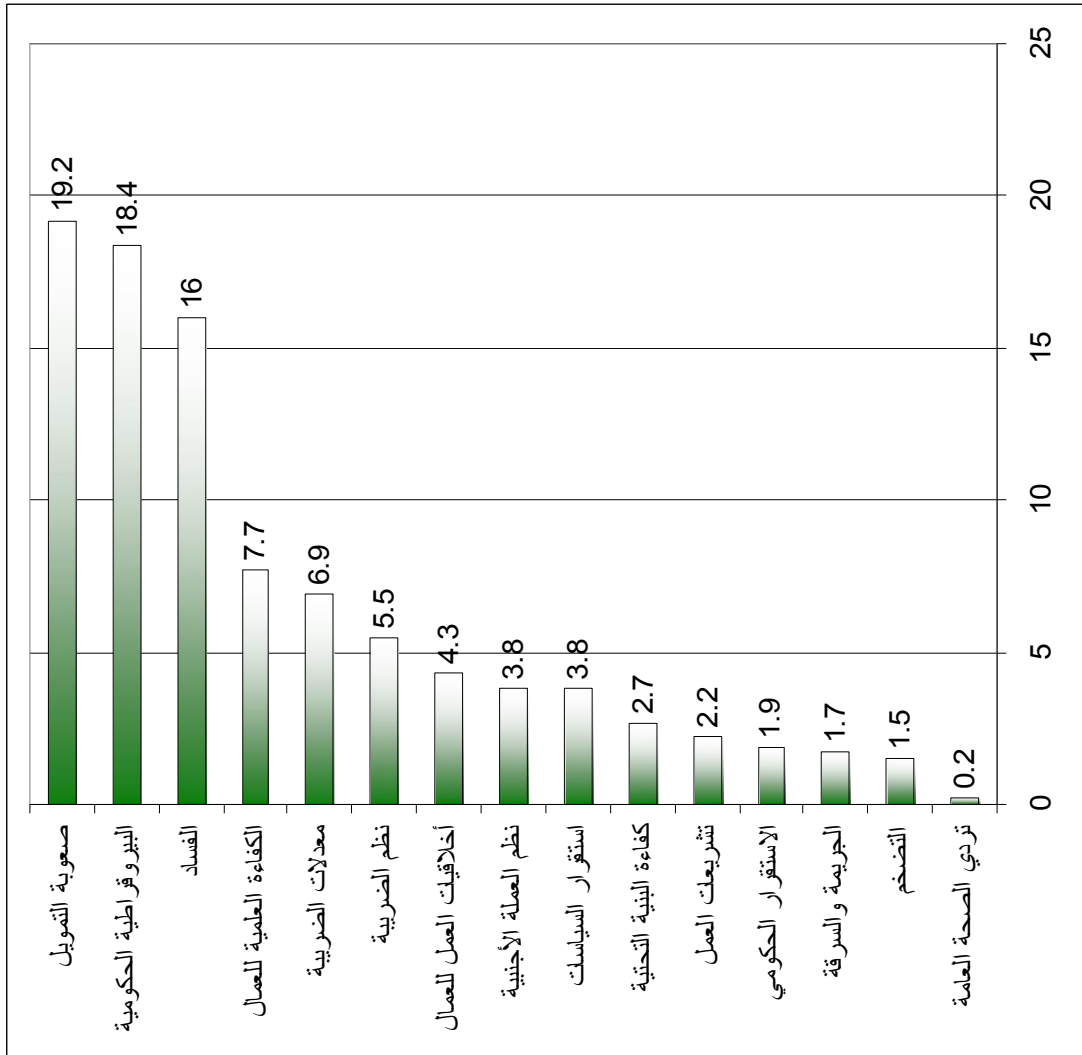
على الرغم من الإصلاحات والجهود التي بذلتها الجزائر في السنوات الأخيرة وتحقيقها توازن اقتصادي واستقرار سياسي وأمني، فإن مستوى الاستثمارات الأجنبية هي دون مستوى طموحات الجزائر، ولا يعكس ما تمتلكه من مقومات ومؤهلات تجعلها تتصدر قائمة الدول المستقطبة لرؤوس الأموال.

ويرجع العديد من المختصين ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر إلى مناخ الاستثمار السائد في الجزائر، والذي بدوره يتأثر بعدة عوامل.² يمكن توضيحها من خلال الشكل رقم (11).

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات (2010)، مرجع سابق، ص 245.

² بن حمودة محبوب وبن قانة اسماعيل: " أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار "، في: مجلة الباحث، العدد الخامس، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص 62.

الشكل رقم (11): الترتيب النسبي لمعوقات الاستثمار في الجزائر.



Source: World Economic Forum, the Global Competitiveness, Report 2011-2012.

من خلال الشكل رقم (11) يتضح أن هناك عدة معوقات تقف أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر نذكر منها:

1- مشكل البيروقراطية وكثرة الإجراءات الإدارية وطول مدة الحصول على التراخيص: نظراً لأن الجزائر لازالت في مرحلة الانتقال من النظام الاشتراكي المركز إلى النظام الرأسمالي المفتوح، كما أن النظرة السائدة لدى الكثير من الإداريين الجزائريين عن الاستثمارات العربية بأنها تفتقد إلى التكنولوجيا، وبالتالي فالجزائر ليست بحاجة إلى هذه الاستثمارات باعتبارها دولة بتولية غنية، غير أن دخول شركة أوراسكوم سوق الاتصالات اللاسلكية ومن بعدها الشركة الوطنية تلحوم الكويتية التي اشترتها كيوتل القطرية كذب هذا الاعتقاد، بالنظر إلى التكنولوجيا العالية التي استخدمها العرب.

2- مشكل اللغة: رغم أن الجزائر دولة عربية إلا أن الإدارة الجزائرية كانت مفرنسة ومعظم تعاملاتها الإدارية كانت بالفرنسية ولا زالت، وإداريوها لا يتقنون جيداً العربية، في حين أن المستثمرون العرب في معظمهم يتعاملون باللغة العربية أو الإنجليزية مما خلق في البداية أزمة تواصل وأزمة ثقة، لكن هذا المشكل بدأ يتلاشى شيئاً فشيئاً، فلغة البنزس أذابت الكثير من الجليد في هذا الشأن، حيث استعانت الإدارة الجزائرية بالكثير من الإطارات الشابة التي تتقن الحديث باللغة العربية، كما بذل العديد من المسؤولين مجهودات لتجاوز مشكل اللغة التي لم تعد مطروحة بشكل كبير كما كانت مطروحة في السابق.

3- مشكل العقار الصناعي: فأى مشروع لا بد له من قطعة أرض، والكثير من المشاريع واجهت صعوبة في الحصول على العقار الصناعي خاصة وأن أغلبها يتركز بالعاصمة، لذلك لجأ بعض المستثمرين العرب إلى شراء الأراضي من الخواص لاختصار الوقت وفيهم من فضل انتظار قرار CNI لمنحه أرض في صيغة الامتياز بأسعار تفضيلية.¹

4- المعوقات القانونية: والمتمثلة في تعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتغييرات في القوانين، المشكلات القانونية مع العمال، المشكلات القانونية مع المتنافسين، المشكلات القانونية مع الشركاء، الفساد في تطبيق القانون.

5- معوقات الضرائب والرسوم: وتتمثل في الضرائب المرتفعة والمتعددة (عبء ضريبي مرتفع في بداية انطلاق المشروع)، الازدواج الضريبي، غموض في القوانين الضريبية... الخ.²

¹ . مصطفى دال: جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2009، ص، ص.216، 217.

² . منصور زين، مرجع سابق، ص142.

6- مشكلة القطاع المصرفي: بسبب صعوبة الحصول على التمويل وطول مدة تحويل الأموال من وإلى الجزائر، وغياب سوق مالية رغم وجود بورصة الجزائر ولكن حركتها محدودة، غير أن إدخال المقاصة الإلكترونية على النظام المصرفي الجزائري اختصر الكثير من الوقت وحسن نوعية الخدمات، فضلا عن فتح المجال لمصارف عربية للتواجد بالجزائر على غرار بنك السلام- الجزائر.

7- نقص تأهيل اليد العاملة الجزائرية في بعض القطاعات أو عدم توفرها بالكمية المطلوبة: مما جعل الشركات العربية تلجأ إلى استقدام بعض الإطارات والعمالة العربية والأجنبية من الخارج خاصة من مصر وسوريا والأردن وفلسطين، إلا أن هذا الإجراء لا تحبذه السلطات الجزائرية كما أنها لا تمنعه فضلا على أنه يكلف هذه الشركات أعباء إضافية كتذاكر السفر وتكاليف الإقامة وغيرها، لذلك لجأت العديد من الشركات العربية لإعادة تأهيل وتكوين اليد العاملة الجزائرية خاصة في الميادين الدقيقة والفنية.¹

8- عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: حيث أن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا نظرا لما في هذه القوانين من شروط وإجراءات هي في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق الجزائر عليها، حيث نلاحظ أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، والاستثمارات التي تتطلب تدفقات كبيرة هي ذات التكنولوجيا العالية والشركات الأجنبية تفضل الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، والجزائر نظرا لظروفها تحاول الاستفادة من تسهيلات هذه المنظمة من خلال المفاوضات الجارية معها.²

¹ مصطفى دالع، مرجع سابق، ص 218.

² بلوج بولعيد: "معوقات الاستثمار في الجزائر"، في: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، بدون ذكر السنة، ص. 86، 87.

خلاصة:

إن نتائج أداء وإمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وجاذبيتها، أثبتت أنه مازال أمامها الكثير من العمل والكثير من الجهود التي يجب أن تبذل من أجل تحسين حصتها منه. على الرغم من الجهود التي بذلتها لتحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية، وتحرير أوجه النشاط الاقتصادي، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، وتحديث الإطار التشريعي الناظم للاستثمار، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي لا يعكس الإمكانيات الكبيرة المتاحة، والفرص التي تزال دون الاستغلال الأمثل مثل: القطاع الفلاحي، والقطاع السياحي، وقطاع العقارات، وقطاعي الخدمات والمعلومات والتكنولوجيات الجديدة، ذلك أن ثمة جملة من العوائق تؤثر سلبا على بيئة الأعمال وتطردها الاستثمارات، إلا أن عملية الكشف عن هذه العوائق تعد خطوة ضرورية ضمن استراتيجيات تهيئة مناخ الاستثمار لرجال الأعمال الوطنيين والأجانب للمساهمة في التنمية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي جَعَلَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ
وَالَّذِي يَحْيِي الْمَوْتَى
وَالَّذِي يَخْتَارُ
مَنْ يَشَاءُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ
وَالَّذِي جَعَلَ الْقُرْآنَ
أَنْزِيلًا لِلرَّبِّ الْعَلِيِّ الْعَلِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
جَعَلَ الْقُرْآنَ
أَنْزِيلًا لِلرَّبِّ الْعَلِيِّ الْعَلِيمِ

لقد أدت التطورات والتغيرات المتسارعة على المستوى الدولي وذلك منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى تكريس بؤادر العولمة الاقتصادية، عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود أمام انسياب رؤوس الأموال خاصة فيما تعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي تعد الشركات متعددة الجنسيات القناة الرئيسية لانسيابه، لذا أصبح لزاما على الدول النامية القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي ومحاولة تحسين مناخ الاستثمار بها، خاصة وأن تحرير الاقتصاد لم يعد كافيا لاستقطاب رؤوس الأموال، بل ثمة ضرورة لإيجاد واستحداث عناصر جذابة للاستثمار الأجنبي.

النتائج:

ومن خلال دراستنا للموضوع، توصلنا إلى جملة النتائج التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية حيث أضحى البديل الرئيسي للإقراض الدولي في تمويل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عامة، نظرا لما يوفره من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل التكنولوجيا الحديثة، دعم لبرامج البحوث والتطوير المحلية، تحفيز للمنافسة المحلية وتعزيز للقدرة التصديرية.
- حجم التدفقات من الاستثمارات العربية البينية ومردودها الإنمائي والتكاملي محدود للغاية، ولا يرقى إلى مستوى الطموحات الإنمائية العربية.
- إن مناخ الاستثمار في الدول العربية غير ملائم مما يشكل عائقا أمام حركة الاستثمارات العربية البينية، وقد ثبت ذلك من خلال الإحصائيات المقدمة في البحث.
- ضآلة نصيب الدول المغاربية الثلاث من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع السبب في ذلك إلى ضيق القدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية ذات الميزة النسبية، بالإضافة إلى المنافسة العالمية.
- إن التركيز الكبير للاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى كالزراعة مثلا خلق نوعا من عدم التوازن في الاقتصاد، مما يدل على غياب استراتيجية واضحة لتوزيع هذه التدفقات الاستثمارية على القطاعات الأقل نموا.
- لقد أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير الاستثمار، وذلك من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي وسن مختلف التشريعات والقوانين وبعث المؤسسات والهيئات المؤطرة له وتخصيص الأموال

اللازمة له (برنامج دعم النمو، برنامج الإنعاش الاقتصادي)، هذه الجهود المبذولة حملت معها الكثير من الامتيازات والحوافز المشجعة على استقطاب الاستثمار الأجنبي.

- إن التحسن الذي عرفه المناخ الاستثماري في الجزائر جعلها تستقطب رؤوس أموال عربية معتبرة تركزت خارج قطاع المحروقات مما ساعد على النهوض ببعض القطاعات الأخرى كالاتصالات مثلاً.
- بالرغم من أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ استثماري ملائم وجذاب للاستثمار الأجنبي، إذ أن المسائل المتعلقة بالعمارة والتمويل والبيروقراطية تعد من أهم المعوقات أمام انسياب رؤوس الأموال إلى الجزائر.

التوصيات:

على ضوء النتائج والملاحظات المتوصل إليها، ومن أجل وضع سياسة محددة المعالم تساعد في تحقيق تنمية شاملة وذلك في ظل التطورات الراهنة، نتقدم بالاقترحات والتوصيات التالية:

- اعتماد استراتيجيات إنمائية عربية تسمح وتشجع على توظيف رؤوس الأموال العربية محلياً بدلاً من تصديرها إلى الدول الغربية.
- تشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية بين الدول العربية بهدف ترقية الاستثمارات العربية البنية، مع الاهتمام بتطوير الأسواق المالية للدول العربية.
- الاستمرار في تحسين مناخ الاستثمار للدول العربية، مع تركيز قوانين الاستثمار لكل الدول العربية على منح المستثمرين العرب كل الحوافز والتشجيع بهدف تعزيز الاستثمارات العربية، والعمل على إزالة العقبات الإدارية والتنظيمية أمام انسياب هذه الأموال.
- تأسيس آلية فعالة لتسوية المنازعات الاقتصادية بين المستثمرين، ومعاملة الاستثمار العربي بما يعامل به الاستثمار الوطني في كل البلدان العربية.
- ضرورة تطوير البنية التحتية اللازمة للاستثمار في الدول العربية وذلك من خلال تطوير وتحسين الكهرباء، الطاقة، الماء، المواصلات، الاتصالات، الجسور... الخ.

- ضرورة التركيز على المشروعات العربية المشتركة، لما لها من أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات العربية- العربية والتي تلعب دورا مهما في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- الاستمرار في نهج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لخلق المزيد من التحسن في المناخ الاستثماري في الجزائر، وكذا الاستمرار في تطوير وتفعيل بورصة الجزائر والنظام البنكي الجزائري من أجل التغلب على العراقيل البنكية التي تقف أمام الاستثمار.

آفاق الدراسة:

على الرغم من توصلنا إلى بعض النتائج إلا أنه لا ينبغي التوقف عندها وذلك من خلال زيادة إثراء هذا الموضوع الحساس بمزيد من الدراسات المستقبلية تفتح آفاقا مستقبلية للبحث العلمي، من أجل زيادة إثراء المكتبة العربية والجزائرية.

وعليه يمكن اقتراح جملة من المواضيع يمكن أن تكون بحوث مكملة لهذه الدراسة:

- دور القطاع المصرفي العربي في تمويل الاستثمارات العربية.
- دور أسواق رأس المال في تنمية التدفقات العربية البينية.
- دور المشروعات المشتركة في خلق قاعدة إنتاجية في الوطن العربي.
- أثر حوافز الاستثمار في استقطاب رؤوس الأموال.

وَقَدْ نَسِيتُ
أَنْتَ مَا نَسِيتُ

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

• الكتب

1. أبو قحف عبد السلام: إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
2. أبو قحف عبد السلام: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
3. أبو قحف عبد السلام: الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
4. أبو قحف عبد السلام: التسويق الدولي، الدار الجامعية، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
5. أبو قحف عبد السلام: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، بدون ذكر الطبعة، مصر، 1989.
6. آل شبيب كامل دريد: الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة، عمان، الأردن، 2009.
7. خريوش علي حسني وآخرون: الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة، عمان، الأردن، 1999.
8. خلف حسن فليح: التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004.
9. دالع مصطفى: جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2009.
10. شعلان عبد الشكور: الجات ومنظمة التجارة العالمية، بدون ذكر دار النشر والطبع، ط1، القاهرة، مصر، 1999.
11. صادق علي هاشم: الحماية الدولية للمال الأجنبي، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2002.
12. صالح صالح: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية _ الأوروبية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة، عين مليلة، الجزائر، 2005.
13. صدقة عمر هاشم محمد: ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
14. عباس علي: إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.
15. عوض الله حسين زينب: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
16. كمال قربوع عليوش: قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999.

17. مبروك عبد المقصود نزيه: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007.
18. مسعداوي يوسف: دراسات في التجارة الدولية، دار هومه للنشر والتوزيع، بدون ذكر الطبعة، الجزائر، 2010.
19. النجار فريد: الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، بدون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2002.
20. النقاش عبد الرزاق غازي: التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 1996.
21. الهادي عمر سليمان: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوظيفي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، طبعة 2010، عمان، الأردن، 2010.

• المقالات

1. أوسرير منور ونذير عليان: " حوافز الاستثمار الخاص المباشر "، في: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، الجزائر.
2. بخاري عبد الحميد: "الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)"، في: مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010.
3. برجحي نسرين وبوعشة مبارك: " الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر "، في: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والثلاثون، الجزائر، 2012.
4. بلال لوعيل: " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007) "، في: مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2008.
5. بلعور سليمان: " دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية"، في: مجلة الباحث، العدد الثامن، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 2010.
6. بن حسين ناجي: "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، في: مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، بدون ذكر تاريخ النشر.
7. بوخاري عبد الحميد: "واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، في: مجلة الباحث، العدد العاشر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
8. بولعيد بلعوج: "معوقات الاستثمار في الجزائر"، في: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، بدون ذكر السنة.
9. خضر حسان: الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا-، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2004.

10. زين منصور: " واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "، في: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، بدون ذكر تاريخ النشر.
11. عمر أحمد دينا: " أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة "، في: مجلة تنمية الرافدين، العدد 86 (29)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007.
12. غانم عدنان والمسيبي لبي حسين صالح: " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية) "، في: مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الثاني، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، اليمن، 2003.
13. كمال شريط: " تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2010) "، في: مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، تبسة، الجزائر، 2012.
14. محبوب بن حمودة واسماعيل بن قانة: " أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار "، في: مجلة الباحث، العدد الخامس، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007.

• التقارير والدوريات

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2002.
2. محمد رضا العدل: الاستثمارات العربية البينية-التطبيق على مملكة البحرين-، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جامعة الدول العربية، أبريل 2003.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت، 2011.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت، 2000.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت، 2002.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، 2000.

• المذكرات والرسائل

1. بلخير أحمد لعربي: دور الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التنمية بالإشارة إلى الجزائر 1990-2009 رسالة شهادة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011.
2. بن حافظ حمزة: دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998/2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

3. بن حسين ناجي: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.
4. سمير يجاوي: العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005.
5. سهام بجاوية: الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، نوفمبر 2005.
6. عبد الحميد برحومة: محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994-2004)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.
7. فويدري كريمة: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
8. نزاري رفيق: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة: تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.
9. يحي سعيدي: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

• القوانين والمنشورات الحكومية

1. الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، 2007، المواد 09، 10، 11، 12.
2. الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، 2007، المواد 01، 02، 09.
3. الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتعلق بقانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 120 المادة 01.
4. القانون رقم 277/63 الصادر في 26 جوان 1963 المتعلق بقانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53 الموافق لتاريخ 12 أوت 1963، المادتين 01، 02.
5. القانون رقم 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصادية وطرق سيرها.

6. القانون رقم 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986، مكمل ومعدل للقانون 13/82، المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصاد وطرق سيرها.
7. القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
8. القانون رقم 03/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضمن صناديق المساهمة وكيفية عملها.
9. القانون رقم 04/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضمن القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.
10. القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 44.
11. القانون رقم 25/88 المؤرخ في 25 أوت 1988، المتعلق بتحديد الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

● الملتقيات والمؤتمرات

1. أونيس عبد المجيد: الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، - واقع وأفاق-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، أفريل 2006.
2. بولعيد بعلوج: تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات أحد الملتقيات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، بدون ذكر السنة.
3. حدادي علي هادي عبد الله: مناخ الاستثمار في الوطن العربي (الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية)، دراسة مقدمة ضمن أحد الملتقيات، بدون ذكر السنة.
4. الحميدان صالح: معوقات الاستثمار في الوطن العربي في ضوء تجربة الشركة العربية للاستثمار، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر: عوائق الاستثمار في الوطن العربي، البحرين، بدون ذكر السنة.
5. داودي محمد: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العاشر حول "التوجهات الحديثة في تمويل التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بيروت لبنان، أبريل 2011.
6. علاونة عاطف: الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، دمشق، سورية 2008.
7. عولمي بسمة: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، بدون ذكر السنة.
8. فاروق تشام: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة السانية، وهران، الجزائر، ماي 2002.

9. فاروق تشام: الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، مصر، ديسمبر 2004.
10. قويدري محمد: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، أبريل 2008.
11. الكفري العبد الله مصطفى: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010.
12. منير نوري وعبد الله قلش: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مقتضيات اقتصاد المعرفة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، بدون ذكر السنة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. KPMG, Guide investor en Algeria, Alger, 2006.
2. KPMG, Guide investor en Algeria, Alger, 2010
3. UNCTAD, World investment Report 2010.
4. World Economic Forum, the Global Competitiveness, Report 2011-2012

ثالثا: المواقع الإلكترونية

http: www.andi.dz

الملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد في الانتاج والتطوير والتجديد وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وزيادة فرص التوظيف ورفع مستوى المعيشة، ومن هنا تأتي أهمية الاستثمارات العربية البينية حيث تسهم في تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي والمتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية كما تقوي العلاقات بين الأقطار العربية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر - الاستثمارات العربية البينية.

Abstract:

FDI is an important factor in achieving economic growth as it relates to composition of capital and increase the capacity of the economy in production and development and innovation and to the implications are clear in achieving the economic growth target and increase employment opportunities and raise living standards, hence the importance of inter-Arab investments which contribute to the achieve the primary objective of the integration of the Arab goal of achieving Arab economic development and strengthen the relations between the Arab countries.

Key words: foreign direct investment - the inter-Arab investments.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ